الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

## الموضوع

# استخدام المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية

## – دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة–

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:
➢ عقبة ذراعو

الأستاذة المشرف:
➢ د/ ميلود تومي

| | |
|---|---|
| رقم التسجيل: | ...../2018..... |
| تاريخ الإيداع | ..... |

# الإهداء:

ولو سئل القلب عن الأحبة بعد الله والرسول صلى الله عليه وسلم لما وجد إلا هؤلاء:

أهدي ثمرة نجاحي إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي الحنون حفظها الله وأطال في عمرها

وإلى قدوتي ومثلي الفاضل أبي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

إلى من كان لي درع أمان أحتمي به أخوتي فريد وصلاح

وإلى إخوتي البنات، وإلى كل عائلة

لا ننسى إلى كل من ساندني في مسيرتي الدراسية صبرينة حسيني

وصديق الدفعة عزالدين حواس ومروان زرقين

إلى كل زملاء الدراسة وأصدقاء الدرب وإلى الذين تتسع الصدور لذكرهم، وتعجز السطور عن حصر أسمائهم وإلى كل طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة

وخاصة طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

والى كل أشراف العالم

# شكر وتقدير

الحمد والثناء والشكر الله العلي القدير على نعمه وعلى توفيقه لي على إتمام هذه المذكرة اعترافا بالفضل والتقدير للجميل

يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي ومشرفي الدكتور

تومي ميلود

لتكرمه بقبول الإشراف على هذه المذكرة والجهد الكبير والوقت الثمين الذي بذله من خلال توجهاته ومتابعه لي من بداية هذه الرسالة وحتى إكمالها وخروجها إلى نور

فجزاه الله كل خير وجعلها في ميزان حسناته

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ فريد بن عبيد الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة

وإلى كل عمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وبالتحديد يوغرطة العيد رئيس مصلحة المالية والمحاسبة

وكل ما ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل

# ملخص

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على استخدام المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، والمراجعة التحليلية تعتبر من أحدث الطرق التي ينتهجها المراجع الخارجي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من حيث التكلفة والوقت من خلال مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية لكشف مواطن القوة ونقاط الضعف، وتعبر المؤشرات المالية للمؤسسة عن وضعيتها في مدى كفاءتها وفعاليتها في استغلال مواردها المالية المتاحة وهذا من خلال مقارنتها بمؤشرات والنسب السنوات الماضية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قمنا بدراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة والتي من خلالها تم استخدام المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسة من منظور النسب المالية، حيث بينت نتائج الدراسة بأن المراجعة التحليلية تساعد على تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

**الكلمات المفتاحية:** المراجعة، تدقيق الحسابات، إجراءات تحليلية، فحص تحليلي، تحليل النسب المالية.

**Abstract:**

This study aims to highlight the use of analytical review in the financial diagnosis of the economic institution. The analytical review is one of the most recent methods used by the external auditor to diagnose the financial situation of the institution in terms of cost and time through financial balance indicators and financial ratios to reveal strengths and weaknesses. The financial institution has the most accurate image of its efficiency and effectiveness in exploiting its available financial resources and this through comparing them with indicators and percentages of the past years.

In order to achieve the objectives of this study, we conducted a field study of Al-Ziban Al-Qantara Biskra institution, through which analytical review was used in the financial diagnosis of the institution from the perspective of financial ratios. The results showed that the analytical review helps to diagnose the financial position of Al-Ziban Al-Qantara institution.

**Key words:** Audit, accounting Audit, Analytical procedures, Analytical examination, Analysis of financial ratios.

# الفهارس

## فهرس المحتويات:


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | V |
| الشكر وتقدير | II |
| ملخص | III |
| فهرس المحتويات | v |
| فهرس الجداول | VII |
| فهرس الأشكال والملاحق | v |
| المقدمة | أ– هـ |
| **الفصل الأول: المراجعة التحليلية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.** | 1 |
| تمهيد: | 2 |
| المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية. | 3 |
| المطلب الأول : مفهوم المراجعة التحليلية. | 3 |
| المطلب الثاني: استخدام المراجعة التحليلية. | 6 |
| المطلب الثالث: أنواع المراجعة التحليلية وخطوات استخدامها. | 9 |
| المبحث الثاني:طرق التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية | 15 |
| المطلب الأول:مفهوم التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية | 15 |
| المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية. | 16 |
| المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي. | 19 |
| المبحث الثالث:التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المراجعة التحليلية. | 23 |
| المطلب الأول:مؤشرات التوازن المالي. | 23 |
| المطلب الثاني: أساليب إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة. | 30 |
| المطلب الثالث: مخاطر المراجعة التحليلية ونتائج التشخيص المالي. | 36 |
| خلاصة الفصل. | 39 |
| **الفصل الثاني: التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة باستخدام المراجعة التحليلية.** | 40 |
| تمهيد: | 41 |
| المبحث الأول:تقديم مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة. | 42 |
| المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة. | 42 |
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة. | 43 |

| | |
|---|---|
| المبحث الثاني: واقع التشخيص المالي عند مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة. | 56 |
| المطلب الأول: التشخيص المالي عند طلب قرض لدى البنك. | 56 |
| المطلب الثاني: تقييم مشروع استثماري بواسطة النسب المالية. | 57 |
| المبحث الثالث: مؤشرات التوازن المالي في مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة. | 68 |
| المطلب الأول: رأس المال العامل(FR). | 68 |
| المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل (BFR). | 70 |
| المطلب الثالث: الخزينة الصافيةTN. | 72 |
| خلاصة الفصل | 74 |
| الخاتمة | 76 |
| قائمة المراجع | 80 |
| الملاحق | 84 |

# فهرس الجداول:


| رقم الجدول | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مصادر تصنيف النسب المالية. | 31 |
| 2 | عدد العمال وفئاتهم | 56 |
| 3 | تطور رقم أعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة للفترة 2014-2016. | 58 |
| 4 | الميزانية المختصرة لسنة 2014. | 59 |
| 5 | الميزانية المختصرة لسنة 2015. | 60 |
| 6 | الميزانية المختصرة لسنة 2016. | 62 |
| 7 | نسب النشاط للفترة 2014-2016. | 63 |
| 8 | نسب السيولة للفترة بين 2014-2016. | 64 |
| 9 | نسبة المردودية المالية للفترة بين 2014-2016. | 65 |
| 10 | نسبة المردودية الاقتصادية للفترة بين 2014-2016. | 66 |
| 11 | نسبة المردودية التجارية للفترة بين 2014-2016. | 66 |
| 12 | نسبة التمويل للمؤسسة للفترة بين 2014-2016. | 67 |
| 13 | يوضح تطور رأس المال العامل FR من أعلى الميزانية. | 69 |
| 14 | يوضح تطور رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية. | 69 |
| 15 | احتياجات رأس المال العامل BFR | 71 |
| 16 | تطور الخزينة الصافية TN. | 72 |

## فهرس الأشكال والملاحق:


| رقم الأشكال | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | توقيت وأغراض إجراءات المراجعة التحليلية. | 9 |
| 2 | أدوات التشخيص المالي. | 21 |
| 3 | الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية. | 25 |
| 4 | الحالة الثانية لرأس المال من منظور أعلى الميزانية. | 26 |
| 5 | الحالة الثالثة لرأس المال من منظور أعلى الميزانية. | 26 |
| 6 | الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة. | 44 |
| 7 | الهيكل التنظيمي لمصلحة التموين. | 49 |
| 8 | تطور رقم الأعمال للفترة 2014-2016. | 58 |
| 9 | تمثيل البياني للأصول سنة 2014. | 59 |
| 10 | تمثيل البياني للخصوم 2014. | 60 |
| 11 | تمثيل البياني للأصول سنة 2015. | 61 |
| 12 | تمثيل البياني للخصوم 2015. | 61 |
| 13 | تمثيل البياني للأصول سنة 2016. | 62 |
| 14 | تمثيل البياني للخصوم 2016. | 62 |
| 15 | تطور رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 / 2016. | 70 |
| 16 | تطور الاحتياج في رأس المال العامل في الفترة ما بين 2016/2014. | 71 |
| 17 | تطور الخزينة خلال في الفترة ما بين 2016/2014. | 73 |


## فهرس الملاحق:


| رقم الملحق | البيان | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | الميزانية المالية للأصول سنة 2014 | 85 |
| 2 | الميزانية المالية للخصوم سنة2014 | 86 |
| 3 | جدول حسابات النتائج سنة 2014 | 87 |
| 4 | الميزانية المالية للأصول سنة 2015 | 88 |
| 5 | الميزانية المالية للخصوم سنة 2015 | 89 |
| 6 | جدول حسابات النتائج سنة 2015 | 90 |
| 7 | الميزانية المالية للأصول سنة 2016 | 91 |
| 8 | الميزانية المالية للخصوم سنة 2016 | 92 |
| 9 | جدول حسابات النتائج سنة 2016 | 93 |

# مقدمة

تعتبر المراجعة وظيفة أساسية في تحقيق تقدم المؤسسات الاقتصادية لما تضيفه من ثقة في المعلومات التي توفرها الإدارة لمستخدمي القوائم المالية، ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بالمراجعة شخص مؤهل له خبرة وكفاءة تمكنه من جمع الأدلة الكافية التي تساعد على تكوين رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية محل الفحص والمراجعة والتقييم.

تعد المراجعة التحليلية من أهم الوسائل والأساليب التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة للمؤسسة محل المراجعة وهي تساعده على تحسين جودة عملية المراجعة وكذلك من خلالها يتم تقييم أداء مساعده والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم، والبحث عن أسبابها ومعالجتها.

وتعمل المراجعة التحليلية على التقدير والحكم الشخصي للمراجع بعد تشخيصه لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة تشخيصا ماليا التي هي من اهتمامات الملاك ومسيرين بالدرجة أولى التي تفيدهم في اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة وأكثر فاعلية، وكذلك لمعرفة جدوى السياسة المالية المتبعة بإعطائهم نظرة مستقبلية للوضعية المالية للمؤسسة.

**إشكالية الموضوع:**

- **ماهي متطلبات استخدام المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية؟**

**التساؤلات الفرعية:**

1- فيما تتمثل المراجعة التحليلية؟ وما أهمية استخدامها؟
2- ماذا يقصد بالتشخيص المالي؟
3- على ماذا تعتمد المراجعة التحليلية في التشخيص المالي من منظور النسب المالية؟

**الفرضيات الجزئية:**

- المراجعة التحليلية هي جملة الإجراءات تستهدف فحص للقوائم المالية.
- التشخيص المالي هو عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة.

- تعتمد المراجعة التحليلية في التشخيص المالي حسب منظور التحليل المالي على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع المختار في أن المراجعة التحليلية تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد المراجع الخارجي في إبداء رأيه الفني، بحيث أنها تعتمد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي يطبقها المراجع على القوائم المالية لكشف الأخطاء والغش، وبالتالي تعمل في التشخيص المالي للمؤسسة وتساهم في تحسين الأداء المالي ورسم السياسات المالية واتخاذ القرار السليم.

**أسباب اختيار الموضوع:** وليس من قبل الصدفة، وإنما يعود لأسباب موضوعية وذاتية:

أ) **أسباب موضوعية:** تتلخص فيما يلي:

- حاجة المؤسسات الجزائرية للمراجعة التحليلية قصد تحقيق صدق والشفافية في صحة القوائم المالية التي تبين وضعية الحقيقية الاقتصاد الوطني.
- تمكين المستثمرين والمساهمين من قراءة رأي المراجع الخارجي الفني والمحايد على وضعية المؤسسة المراد استثمار فيها.

**ب)- أسباب ذاتية:**

- الرغبة في معرفة واقع المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية.
- الاهتمام الشخصي بدراسة هذا نوع من المواضيع.
- إرادة الباحث في مواصلة البحث في هذا المجال.

**منهج الدراسة:**

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على:

- المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية الذي يهدف إلى المعرفة الدقيقة والمفصلة للمراجعة التحليلية والأساليب إجراءاتها الكمية البسيطة والتطرق للتشخيص المالي وأدواته.
- منهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية الصناعية المتمثلة في مطاحن الزيبان القنطرة وعرض الميزانيات لثلاث سنوات وتحليلها بمؤشرات التوازن المالية وبعض النسب المالية.

**أهداف الموضوع:**

- محاولة إبراز أهمية المراجعة التحليلية في عملية التدقيق بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة.
- توصيل مفهوم والمميزات استخدام المراجعة التحليلية في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة إظهار الأدوات التي تستعملها المراجعة التحليلية ومدى مساهمتها في التشخيص المالي وخلق قيمة مضافة.

**دراسات سابقة:** من بين هذه الدراسات:

- دراسة بولحبال فريد سنة 2010 بعنوان:" **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**"، دراسة حالة تعاونية الحبوب والبقول الجافة عين مليلة– أم البواقي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2009–2010).

تحدثت الدراسة عن أهمية استخدام إجراءات المراجعة التحليلية في عملية المراجعة، حيث تعد الإجراءات التحليلية الوسيلة الأكثر عقلانية التي يستخدمها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمؤسسة، ومعرفة مواطن الضعف والقوة التي على أساسها يقوم بأداء اختبارات أكثر تفصيلا في فحص العمليات والحسابات التي يجد فيها مؤشرات لا تتماشى مع المؤشرات السابقة أو المثيلة في النشاط، أو المؤشرات التي تظهرها الموازنات التخطيطية التي تم إعدادها قبل التنفيذ الفعلي.

- براهيمي سمية سنة 2016/2015 بعنوان:" **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**"، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى لجنوب بسكرة، هذه الدراسة هي رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

لخصت هذه الدراسة بأن المراجعة التحليلية هي عبارة عن مجموعة الاختبارات التي تطبق على البيانات المالية، من خلال دراسة ومقارنة العلاقة بينها، وتحديد مدى اعتماد المراجع أو المتخذ القرار عليها للمساعدة على اتخاذ القرار الاستثماري المناسب،من خلال عدة أدوات وأساليب يلجأ إليها لمعرفة مركز المالي للمؤسسة الذي يحدد إمكانية دخولها في استثمار جديد أو توسع مشروعاتها الحالية.

- اليمين سعادة سنة 2009/2008 بعنوان:**"استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"** ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة –العلمة–السطيف، هذه الدراسة مذكرة ماجستير في العلوم التجارية تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة.

لخصت هذه الدراسة بأن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء هذه المؤسسات، بحيث يُظهر تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وتكون عونا لها في ترشيد قراراتها، وهذا طبعا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل محلل قادر على استعمال المعلومات المتاحة.

**هيكل الموضوع:**

لدراسة الإشكالية المطروحة والإجابة عن التساؤلات والإلمام بمختلف جوانب الموضوع، وتحليل أبعاده لبلوغ الأهداف المسطرة تم تقسيم البحث إلى فصلين:

**الفصل الأول:** بعنوان "**المراجعة التحليلية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، وتم تطرق من خلاله إلى ماهية المراجعة التحليلية وطرق التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، وتطرقنا في الأخير إلى التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المراجعة التحليلية.

**الفصل الثاني:** خصص جانب التطبيقي للدراسة لتطبيق أدوات المراجعة التحليلية،بعنوان" **دراسة حالة للمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة –بسكرة–**"، حيث تم تقسيمه إلى 3 مباحث: في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة محل الدراسة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة، واقع التشخيص المالي عند مطاحن الزيبان القنطرة في المبحث الثاني، وفي المبحث الأخير المؤشرات توازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

**الخاتمة:** في أخير الخاتمة وفيها تم عرض أهم النتائج واختبار صحة الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة.

# الفصل الأول:

# المراجعة التحليلية والتشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

**تمهيد:**

تخدم المراجعة الخارجية المؤسسة في فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتمكن المراجع الخارجي من إبداء رأيه الفني في صحة القوائم المالية، ومن بين هذه المراجعات المراجعة التحليلية التي هي أداة من الأدوات التي يستعملها المراجع الخارجي في عملية التشخيص التي تمكنه من معرفة مواطن الضعف والقوة في المؤسسة الاقتصادية، في ظل ما سبق نطرح التساؤل التالي: ماهو مفهوم المراجعة التحليلية؟ وماهي أسباب استخدامها؟ ماهي الأدوات المستعملة في التشخيص المالي؟ كيف تتم عملية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المراجعة التحليلية؟

هذا ما سنحاول الإجابة عنه في مضمون هذا الفصل من خلال: التعريف والأهمية وأسباب استخدام المراجعة التحليلية والتشخيص المالي.

## المبحث الأول: ماهية المراجعة التحليلية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية من خلال عرض تعريف المراجعة التحليلية ودوافع ظهورها وأهمية وتوقيت استخدامها.

### المطلب الأول: مفهوم المراجعة التحليلية.

#### الفرع الأول:تعريف المراجعة التحليلية.

يجدر بنا قبل التطرق إلى تعريف المراجعة التحليلية معرفة مصطلح المراجعة والتي هي:

لغة: بمعناها اللفظي « Audit » مشتقة من الكلمة اللاتينية« Audire » ومعناها "يستمع" حيث كان قدماء المصريين والإغريق والرومان يعقدون جلسة استماع عامة يتم فيها قراءة الحسابات بصوت عال.[1]

أما اصطلاحا: يقصد بها " فحص المستندات والسجلات وحسابات المؤسسة من أجل اطمئنان المراجع على أنها تعبر بصورة واضحة وحقيقية عن المركز المالي ونتيجة النشاط خلال فترة زمنية محددة"[2].

أيضا:" هو ذلك النشاط الذي يشرح بكل استقلالية الإجراءات والمعايير والاختبارات والحسابات ومدى مطابقتها للواقع وضمان سير جزء أو كل الأنشطة الداخلة في التنظيم الذي يعكس هذه المعايير".[3]

وعرفت كذلك على أنها: "الفحص الذي يقوم به مهني مستقل ذو كفاءة بغرض إبداء رأيه المبرر حول انتظام وسلامة وصدق الحسابات السنوية في تعبيرها عن وضعية المؤسسة في تاريخ الإقفال وعن نتائج نشاطها لتلك الدورة، آخذا بعين الاعتبار القوانين والأعراف المتعامل بها في الدولة التي يتواجد بها مقر المؤسسة"[4]

ومنه يمكن القول أن المراجعة هي" فحص يشتمل على بحث، تقييم وتحليل السجلات والإجراءات ونواحي الرقابة المحاسبية للمؤسسة مع تحليل انتقادي للأدلة المستخدمة في تلخيص العمليات المختلفة والتقرير عنها في القوائم

---

[1] بولحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة،2010/2009، ص05.

[2] الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، **مراقبة ومراجعة الحسابات**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،2001،ص03.

[3] براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه (غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2016/2015، ص03

[4] شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**، رسالة دكتوراه(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2011–2012، ص10.

المالية، وتنتهي المراجعة الخارجية التي يقوم بها المراجع بتقرير مكتوب يوضع تحت تصرف الجهات التي تعتمد عليه"[1]، ومن بين المراجعة الخارجية المعتمدة المراجعة التحليلية.

المراجعة التحليلية ليست وليدة اليوم ولكن الجديد فيها هو التطور في أساليبها ومفهومها حيث كان يطلق عليها قديما المراجعة الإنتقادية أي إلقاء نظرة خاطفة وسريعة على المستندات والسجلات وهذا لا يستطيع القيام به إلا المراجع ذو الخبرة العالية لأنه من خلال خبرته يستطيع التعرف على الأمور الشاذة وغير العادية فيقوم بالتركيز عليها وفحصها فحصا وافيا حتى يزيل الشك الذي يتبادر إلى ذهنه، حيث إن معايير المراجعة مثل معيار بذل العناية المهنية المناسبة الذي يتطلب منه عند وجود شك إن يقوم بتوسيع مجال فحصه حتى يصل إلى مرحلة الإقناع.[2]

والمراجعة التحليلية هي: "تقييم المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المعقولة بين البيانات المالية وغير المالية، وفقا لبيان المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** حول معايير التدقيق المتعلقة بالإجراءات التحليلية، يعني أن المراجعة التحليلية هي جانب ليس فقط فهم البيانات المالية، بل أيضا للتنبؤ والبحث في التناقضات".[3]

وكذلك عرفها المعيار الجزائري للتدقيق 520: بأنها: " تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى ومعلومات غير مالية صادرة أو غير صادرة عن الحسابات، وتتضمن الإجراءات التحليلية مقارنات مع معطيات سابقة أو معطيات تقديرية للمؤسسة أو المؤسسات المشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تمّ استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات الغير متوقعة".[4]

---

[1] براهيمي سمية،مرجع سابق، ص03

[2] على محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة الزاوية، ليبيا، العدد الخامس عشر، كلية الاقتصاد، المجلد الثاني، 2013، ص 313.

[3] Mary Ellen Biery,**What Are Analytical Procedures and When Are They Used?**, http://accountingweb.com/technology,(date of visite Fev 12th 2018).

[4] المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**،المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، المعيار الجزائري للتدقيق رقم 520،ص03، تاريخ الزيارة للموقع (2018/05/15).**http://www.cn-onec.dz/index.php**

**الفرع الثاني:أسباب استخدام المراجعة التحليلية.**

إن أهم أسباب استخدام المراجعة التحليلية ترجع إلى مساعدة المراجع الخارجي في عدة نواحي منها[1]:

1- **المساعدة في فهم طبيعة أعمال المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة:** لكي يستطيع المراجع تقدير مخاطر المراجعة واختيار المعاونين له في عملية المراجعة وتوقيت إجراءاتها، لابد أن يتفهم أولاً طبيعة أعمال المؤسسة، حيث يقوم المراجع بمقارنة معلومات السنة الجارية التي لم تتم مراجعتها بعد بمعلومات السنة السابقة التي تم مراجعتها مما يُمَكِنهُ من كشف التغيرات الجوهرية التي تستحق زيادة الاهتمام بها والتوسع في فحصها وتجميع الأدلة، وبذلك يمكنه تخطيط وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة.
2- **المساعدة في تقدير قُدرة المؤسسة على الاستمرار**:عندما يقوم المراجع بتقدير مخاطر المراجعة يجب عليه دراسة وتقييم قُدرة المؤسسة على الاستمرار-على الأقل سنة- وهنا قد يستخدم المراجع النسب المالية.
3- **المساعدة في التعرف على الأخطاء أو التحريفات المحتملة في القوائم المالية:**عندما يجد المراجع اختلافات غير متوقعة بين البيانات المالية للسنة الحالية والبيانات المالية الأخرى المُستخدمة في عملية المقارنة، فإن هذه الاختلافات يُشار إليها عادةً بالتقلبات غير العادية، وأحد الأسباب المحتملة لهذه التقلبات هو وجود أخطاء أو مخالفات، فإذا كانت التقلبات غير العادية كبيرة يجب على المراجع تحديد سببها ويُقنع نفسه أن السبب هو حدث اقتصادي مقبول وليس خطأ أو مخالفة.
4- **تقليل الاختبارات التفصيلية:** عندما لا يجد المراجع تقلبات غير عادية فإن معنى ذلك أن احتمال وجود أخطاء أو مخالفات مادية يكون منخفض، وبذلك يقوم المراجع بتقليل الاختبارات التفصيلية التي يُجريها على أرصدة الحسابات.

[1] حسام عامر، **المراجعة التحليلية**، منتدى شبكة المحاسب العربي، تاريخ زيارة للموقع (2018/03/09)، https//accdiscussion.com/acc1784.html.

## المطلب الثاني: استخدام المراجعة التحليلية.

### الفرع الأول: أهمية وأهداف استخدام المراجعة التحليلية.

#### أولا: أهمية استخدام المراجعة التحليلية.

تعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة محل المراجعة، وهي تساعده على تحسين جودة عملية المراجعة، ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن أوجه القصور في أعمالهم، والبحث عن أسبابها ومعالجتها وتتوقف كذلك المراجعة التحليلية على التقدير والحكم الشخصي للمراجع بعد فحصه نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة، وعلى مدى أهمية العنصر المراد فحصه، وبناءاً على حاجته إلى أدلة إثبات إضافية تساعده على تخفيض مخاطر الاكتشاف التي قد تواجهه نتيجة اعتماده على عينة عند إبداء الرأي.[1]

وترجع أهمية المراجعة التحليلية كذلك إلى[2]:

- زيادة مقدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء، وهو أسلوب ساعد المراجع على اكتشاف 27% من مجموع الأخطاء، وللمراجعة التحليلية أهمية كبيرة كذلك لإدارة المؤسسة حيث تساعدها على اكتشاف أوجه القصور داخلها، ومن ثم معالجتها وقد ألزمت معايير الأداء المهني المراجع بضرورة مساعدة الإدارة في التبليغ عن أماكن الضعف واقتراح التحسينات اللازمة.
- تساعد كذلك أصحاب المؤسسة في معرفة قدرة الشركة على الاستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر.
- أما من وجهة نظر أصحاب المهنة فإن المراجعة التحليلية هي وسيلة لإيجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج تدقيق بشكل مناسب، إلا أن أصحاب المهنة لا يفضلون الأخذ بالمفهوم الشامل للرقابة الداخلية، وكذلك تقييم الأداء باستخدام المؤشرات الشاملة وذلك عند القيام بالمراجعة التحليلية.

[1] على محمد موسى، مرجع سابق، ص318.

[2] إسماعيل محمد مطر، **مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015، ص39.

**ثانيا:أهداف استخدام المراجعة التحليلية.**

بين معيار التدقيق الجزائري رقم 520 بأن من أهداف استخدام المراجعة التحليلية هي[1]:

- استخدام المراجعة التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها.
- إلزامية أداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق.
- يجب على المدقق أن يجمع العناصر المقنعة من خلال وضع الإجراءات التحليلية المادية ، وكذلك أداء إجراءات تحليلية في تاريخ قريب من نهاية أعمال التدقيق للتأكد من التناسق في المجمل بين معرفته المكتسبة وكشوفه المالية.
- ويمكن اللجوء إلى استعمال النسب والمعادلات ...الخ لأداء إجراءات التحليلية موضوعية مادية عندما تتناول هذه الأخيرة كمًّا هائلا من المعطيات القابلة للتنبؤ عبر الزمن.

كذلك من أهداف للمراجعة التحليلية تتلخص في ما يلي[2]:

1- مساعدة المدقق في تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى.

2- تعتبر إجراءات جوهرية يمكن من خلالها الوصول إلى أدلة إثبات حول صحة أرصدة حسابات وعناصر قوائم المالية معينة أو أصناف محددة من الصفقات، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض الاختبارات التفصيلية وخاصة عندما يقوم مدقق الحسابات بأداء الإجراءات التحليلية ولا ينتج عن أدائها ظهور تقلبات جوهرية فإن ذلك يدل على انخفاض احتمال وجود خطأ أو مخالفة كبيرة وبالتالي تعد الإجراءات التحليلية دليلاً أساسياً يدعم صدق عرض أرصدة الحسابات في القوائم المالية التي تم تنفيذ الإجراءات التحليلية في نطاقها.

3- يمكن من خلالها إجراء تدقيق عام للبيانات المالية في مرحلة التدقيق الأخيرة، وهذا يعزز تقييم مدى قدرة الوحدة الاقتصادية محل التدقيق على الاستمرار إذا أن الإجراءات التحليلية تعتبر مؤشر يدل على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الوحدة الاقتصادية محل التدقيق إذ يستطيع مدقق الحسابات استخدام بعض أنواع الإجراءات التحليلية لتحديد احتمال وجود الفشل المالي، ومثال ذلك ارتفاع كبير

[1] المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، مرجع سابق، ص03.

[2] محمد خير منير عراب، **دور الإجراءات التحليلية في كشف التحريفات الجوهرية في البيانات المالية**، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 39.

في نسبة الديون طويلة الأجل إلى صافي الثروة مع وجود انخفاض عن المتوسط في نسبة الأرباح إلى إجمالي الموجودات.

4- الإشارة إلى وجود تحريفات أو أخطاء محتملة في القوائم المالية، يمكن أن تشير المراجعة التحليلية إلى احتمال وجود تحريفات جوهرية وذلك حسب نوع المراجعة المستخدمة من قبل المدقق.

**الفرع الثاني: توقيت استخدام المراجعة التحليلية.**

هناك أربعة عناصر تتضمن خطوات استخدام الإجراءات التحليلية تتمثل في[1]:

**الخطوة 1- تطوير توقعات مستقلة:**إن وضع توقعات دقيقة وموضوعية بشكل مناسب هو أهم خطوة في استخدام المراجعة التحليلية الموضوعية بفعالية، والتوقع هو أن تتوقع مبلغ أو نسبة مسجلة ويمكن أن يكون التنبؤ رقما محددا، أو نسبة مئوية، اتجاها، تقريبا، حسب الدقة المطلوبة.

**الخطوة 2- تحديد فرق كبير أو العتبة:**عند تصميم وتنفيذ الإجراءات التحليلية الفنية ، يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار مقدار الفرق عن التوقعات التي يمكن قبولها دون مزيد من التحقيق (المعيار الدولي للتدقيق520) ويسمى الحد الأقصى للفرق المقبول عادة "العتبة".وينبغي على المدقق تحديد العتبة أثناء تخطيط الإجراءات التحليلية الموضوعية ، أي قبل الخطوة الثالثة التي يتم فيها حساب الفرق بين التوقع والمبلغ المسجل.

**الخطوة 3-حساب الفرق:**الخطوة الثالثة هي مقارنة القيمة المتوقعة مع المبالغ المسجلة وتحديد الفروقات الهامة، إن وجدت وينبغي أن يكون هذا مجرد حساب ميكانيكي ، ومن المهم ملاحظة أن حساب الفروق ينبغي أن يتم بعد النظر في توقع وعتبة، وعند تطبيق الإجراءات التحليلية الموضوعية، لا يكون ملائم أولا حساب الاختلافات عن أرصدة الفترة السابقة ومن ثم السماح للنتائج بالتأثير على الفرق "المتوقع" والعتبة المقبولة.

**الخطوة 4- التحقيق في اختلافات كبيرة واستخلاص النتائج:**الخطوة الرابعة هي التحقيق في الاختلافات الكبيرة وتشكيل الاستنتاجات (IAS520)، وتشير الاختلافات إلى احتمال زيادة الأخطاء، وكلما زادت درجة الدقة زاد احتمال أن الفرق هو خطأ، وينبغي طلب التفسيرات لكامل الفرق، وليس فقط الذي يتجاوز العتبة هناك احتمال أن الفرق غير المبرر قد يشير إلى زيادة خطر الأخطاء المادية يجب على المدقق الحسابات النظر فيما إذا كانت الفروق ناتجة عن عوامل سبق إغفالها عند الخطوة الأولى.

[1] Acca on the WEB, Analytical Procedures, http:/ accaglobal.com/technical–articles/analytical-procedures.html,(date last updated 2 Feb 2018).

**شكل رقم (1): توقيت وأغراض إجراءات المراجعة التحليلية.**

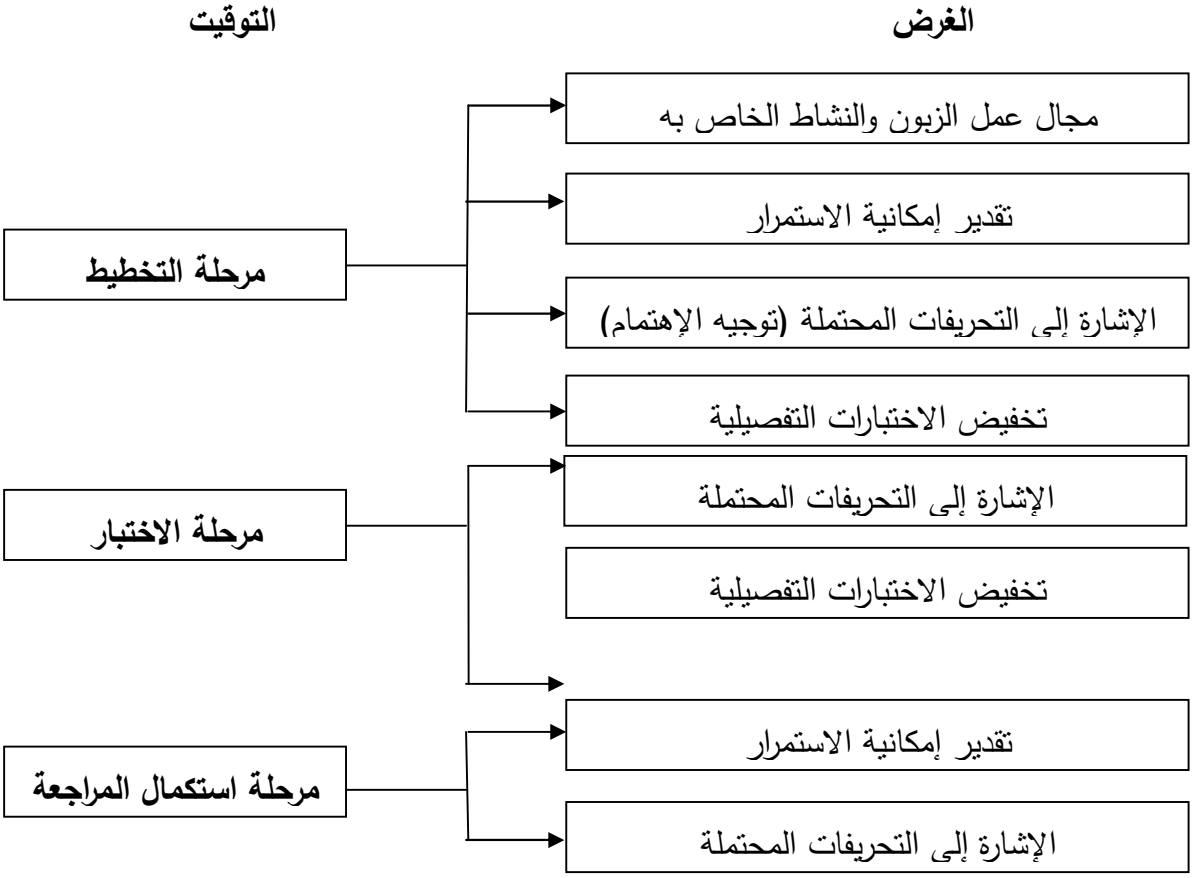


المصدر: ألفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، الرياض، 2000، ص257.

## المطلب الثالث: أنواع المراجعة التحليلية وخطوات استخدامها.

### الفرع الأول:أنواع المراجعة التحليلية.

يتمثل الجانب الأهم في استخدام المراجعة التحليلية في اختيار النوع الأكثر ملائمة منها، توجد خمس أنواع رئيسية من إجراءات المراجعة التحليلية وهي[1]:

- مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه.
- مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة.
- مقارنة بيانات المؤسسة مع النتائج المتوقعة من المؤسسة.
- مقارنة بيانات المؤسسة مع النتائج المتوقعة من المراجع.
- مقارنة بيانات المؤسسة مع التوقعات باستخدام بيانات غير مالية.

[1] ألفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، دار المريخ، الرياض،2000، ص257.

يعني أن[1]:

**1- مقارنة بيانات المؤسسة مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه:** يمكن أن يحصل المدقق على معلومات أكثر ملائمة ويقدم خدمة عالية المستوى إلى المؤسسة من خلال مقارنة نتائج المراجعة التحليلية مع المؤسسات المشابهة، حيث تساعد المعرفة التي يكتسبها عن مجال المؤسسة والنشاط الخاص به في تصميم مراجعة تحليلية تتسم بالفعالية والكفاءة، ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسب الخاصة بالمؤسسة موضع الدراسة لمعرفة المركز النسبي للمؤسسة، ومدى تحديد التطابق مع معدل الصناعة، حيث يتم تحديد أدائها فهي إما أن تكون ضمن المعدل السائد أو أن تكون أعلى أو أقل منه.

**2- مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة:** يقوم هذا الأسلوب على استخدام أرصدة الفترة السابقة كأرصدة متوقعة للفترة الحالية محل التدقيق، حيث يقوم المدقق بمقارنة النسب والمؤشرات فعليه أن يتنبأ بالأسباب التي قد تؤدي إلى ذلك الارتفاع والانخفاض حسب خبرته، ومن ثم يحدد أدلة الإثبات التي يجب عليه أن يجمعها للتأكد من تلك الاحتمالات وهو إجراء تحليلي للاتجاهات في هذه الأرصدة أو المؤشرات المالية، وهو الأسلوب يكون مقبولا في حالة كون أعمال المؤسسة للفترة السابقة مماثلة للفترة الحالية، ولكنه لا يكون كذلك في حالة وجود تغيرات في أعمالها أو المعالجات المحاسبية أو قيام المؤسسة بأعمال غير عادية.

وهناك تنوع للمراجعة التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات المؤسسة مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة، وفيما يلي بعض الأمثلة المتعارف عليها[2]:

**2-1: مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة:** تتمثل أبسط الطرق لتنفيذ هذا الاختيار في إدراج نتائج أرصدة ميزان المراجعة في العام الماضي في عمود منفصل بورقة عمل أرصدة ميزان المراجعة الخاصة بالسنة الحالية، ويمكن للمدقق بسهولة أن يقارن رصيد السنة الحالية مع رصيد السنة السابقة في بداية المواجهة لتقرير أي الأرصدة يجب أن يتم التعامل معها باهتمام أكبر بسبب وجود فرق كبير في الأرصدة.

**2-2: مقارنة تفصيل إجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة:** فإذا لم توجد تغيرات جوهرية في المشاط لدى المؤسسة في السنة الحالية، فإن كثيرا من التفاصيل التي تتكون منها الإجماليات الظاهرة في القوائم المالية

[1] بولحبال فريد، مرجع سابق، ص61.

[2] ألفين ارينز، جيمس لوبك، مرجع سابق، ص ص259.261.

يجب أن تظل بدون تغير، لذلك فإنه بمقارنة مختصرة لتفاصيل الفترة الجارية مع نفس تفاصيل السنة السابقة، يمكن أن تتضح المعلومات التي تحتاج إلى فحص أكثر، ويمكن أن تتم المقارنة وفقا لفترة زمنية أو نقطة ما من الزمن، ومن أمثلة النوع الأول مقارنة الإجماليات الشهرية في السنة الحالية والسنة السابقة كحسابات المبيعات والصيانة وغيرها، أما النوع الثاني فيتمثل في مقارنة تفاصيل القروض التي يجب سدادها في نهاية الفترة الحالية مع ما يقابلها في نهاية الفترة السابقة.

**2-3: حساب النسب المئوية والنسب المالية للعلاقات ومقارنتها مع السنوات السابقة:** يوجد عيبان في مقارنة الإجماليات والتفاصيل مع ما يقابلها في السنوات السابقة، **أولا:** لا يتم أخذ النمو أو النقص في أنشطة العمل بالاعتبار **ثانيا:** العلاقات بين البيانات والبيانات الأخرى، مثل العلاقة بين المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة قد تم تجاهلها، ويمكن التغلب على هذين العيبين من خلال استخدام النسب المالية والنسب المئوية، ويتم استخدامهما في العام الحالي ومقارنتهما مع ما يقابلهما في السنوات السابقة بنفس أنواع النسب المالية والنسب المئوية للمقارنة مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه العميل، وعلى سبيل المثال يمكن مقارنة نسبة كل فئة من المصروفات إلى إجمالي المبيعات مع ما يقابلها في السنوات السابقة.

**3: مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات الزبون:** وفقا لهذا الإجراء يقوم المدقق بفحص نتائج مقارنة بيانات المؤسسة الفعلية مع المتوقعة، وقد يقوده هذا الفحص إلى اكتشاف نوع أو أكثر من التحريفات والتي تستدعي من المدقق القيام بالبحث عن أسبابها والاقتناع بها، وكذلك التأكد من مدى بذل الجهود من قبل الجهة المراد التدقيق فيها أثناء إعداد هذه الموازنات التقديرية، إضافة إلى التأكد من احتمال تعديل هذه الجهة للبيانات المذكورة في الموازنات التقديرية والتي تؤثر على واقعية هذه الموازنات وعلى نتائج المراجعة التحليلية ومدى الاعتماد عليها.

**4: مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المدقق:** يمكن مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات المدقق عندما يقوم بعمليات حسابية للتوصل إلى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية، وتمثل توقعات المراجع القيمة والتي يجب أن تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الأرصدة الأخرى في الميزانية أو قائمة الدخل، أو من خلال قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية.

**5: مقارنة بيانات المؤسسة مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية:** تتضمن المراجعة التحليلية دراسة العلاقات بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة، كتكلفة المرتبات مع عدد الموظفين وذلك

بأن المعلومات غير المالية لا تشتق مباشرة من القوائم المالية، وتشمل العديد من العوامل مثل الظروف الاقتصادية العامة، والتغيرات التكنولوجية في المؤسسة وطرح منتجات جديدة بواسطة المنافسين وبالرغم من أهمية المعلومات غير المالية فإن البعض يرى أن المراجعين يولون اهتمام غير كاف لهذه المعلومات عند مراجعة القوائم المالية، ولقد أدركت مؤسسات المراجعة مؤخرا الحاجة إلى الأخذ بعين الاعتبار المعلومات غير المالية عند أداء عملية المراجعة،اعتقادا بأن ذلك سوف يشجع على معرفة اكبر بظروف عمل المؤسسات، وبالتالي تعزيز فعالية وكفاءة عملية المراجعة، ويتمثل الأمر الأساس في استخدام البيانات غير المالية في مدى دقة هذه البيانات.

**الفرع الثاني: خطوات استخدام المراجعة التحليلية.**

لتجسيد مفهوم المراجعة التحليلية فإنه يجب على المدقق أن يتبع عدة خطوات عند تطبيق إجراءاتها وذلك بعد اطلاعه على حجم الشركة ونشاطها وتتم فيما يلي[1]:

1- **تحديد أهداف الإجراءات التحليلية:** يستخدم المدقق المراجعة التحليلية بغرض التوصل إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، فالأهداف العامة تشمل توجيه اهتمام المدقق إلى المجالات والمناطق التي تحتاج إلى فحص أكثر وذلك لتوفير دليل جوهري أو للمساعدة في التقييم النهائي لعملية التدقيق، أما الهدف الخاص فقد يكون تجميع الأدلة اللازمة للتأكد من مدى ملائمة عنصر معين.
2- **تصميم الإجراءات التحليلية:** يتوقف اختيار المدقق وتصميم المراجعة التحليلية على الهدف الذي يحدده، فمثلا إذا كان هدف المدقق هو جمع أدلة للتأكد من ملائمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، فيمكنه استخدام النسب المالية التي تنسب المبيعات لحساب الزبائن ويجب على المدقق أن يقيم ما إذا كانت العلاقة معقولة عند تصميمه لإجراءات التحليلية.
3- **وضع قاعدة القرار:** لكي يستطيع المدقق تحديد ما إذا كانت الفروقات الناتجة عن المقارنات تعتبر جوهرية أم لا يجب عليه اتباع أحد الطريقتين التاليتين:

- **تجاوز الفرق لمبلغ معين:** وفي هذه الطريقة يضع المدقق مبلغ معين كحد مسموح به، بحيث إذا كانت الفروقات تتعدى ذلك المبلغ يعتبر فرق جوهري وعلى المدقق فحص أسباب هذا الفرق.

[1] محمد خير منير عراب، مرجع سابق، ص ص 36.35.

- **تجاوز الفرق لنسبة معينة:** وطبقاً لهذه الطريقة يقوم المدقق بمقارنة رصيد الحساب في السنة الحالية برصيده في السنة السابقة ثم يقوم بإيجاد نسبة التغيير، فإذا تجاوزت تلك النسبة الحد الذي قام المدقق بتحديده حسب خبرته فإنه يعتبر هذه التغيرات غير عادية مما يستدعي فحصها للتأكد من سبب التغير، وعلى المدقق في حالة استخدامه لحدود مختلفة بتوثيق الأساس الذي قام بالاعتماد عليه في مستوى الحد المستخدم.

4- **تطبيق الإجراءات التحليلية وتحليل النتائج واستنتاج الخلاصة:** بعد تحديد المدقق للفروقات الجوهرية يقوم بتتبع تلك الفروق لمعرفة أسبابها، وتعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات الإجراءات التحليلية وذلك لأن هذا التتبع يتيح للمدقق الفرصة لكشف الأخطاء أو التلاعب، وكذلك تبدأ عملية الفحص بالاستفسار من المسؤولين عن الأسباب المحتملة للتغيرات الغير العادية بالإضافة للمراجعة التفصيلية للمستندات، ثم مقارنة نتائج الفحص مع تنبؤات المدقق الناتجة عن الإجراءات التحليلية، وبناءاً على المقارنة يمكن للمدقق أن يحدد ما إذا كانت التوضيحات والتفسيرات والأدلة التي تم جمعها توفر دليلاً كافياً بالنسبة للمستوى المرغوب من التأكيد الذي يهدف إليه.

كما يجب القيام بهذه الخطوات[1]:

- **تأكد من موثوقية البيانات:** وفقا للمعيار الدولي رقم 520 الذي حدد بالفقرة الخامسة منه أن على المدقق التأكد من مدى موثوقية البيانات التي سوف يتم الاعتماد عليها، أما حالة ما إذا كانت البيانات التي اعتمد عليها غير دقيقة فهذا سوف يؤدي حتمًا إلى نتائج غير دقيقة أي إن نتائج الإجراءات التحليلية ستعطي مؤشرات ذات دلالات غير صحيحة، وبناءاً عليه يجب على المدقق التأكد من مدى موثوقيتها.
- **تقييم وتوثيق المراجعة التحليلية:** في هذه المرحلة يقوم المراجع بتقييم الأثر المتوقع لتلك الفروق على ملائمة وصحة القوائم المالية في ضوء التفسيرات التي حصل عليها من الإدارة وفي حالة ما إذا كانت غير قادرة على تقديم تفسير مقنع لأسبابها، أو أن الفحص وراء شرح وتفسير الإدارة فشل في دعم هذا التفسير، فإن على المدقق في هذه الحالة أن يفترض وجود احتمال كبير في أن هناك خطأ أو غش، وعليه في هذه الحالة أن يصمم إجراءات مراجعة أخرى ملائمة لتحديد ما إذا كانت هذه الأخطاء أو الغش موجودة فعلا أو لا.

[1] شحاتة السيد شحاتة ، منصور أحمد البديوي، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، القاهرة،2003. ص219.

بعد الانتهاء من عملية المراجعة التحليلية بتوثيق عملية المراجعة وأوراق عمله التي استخدمها، حيث يقوم المراجع بتضمين الصفحة الأولى من ورقة العمل الإجراءات التي سيستخدمها في تدقيقه مع تحديد الشخص المعد لهذه الورقة وتاريخ إعداده لها، والشخص الذي راجعها مع تحديد تاريخ مراجعته لها وكذلك الأهداف الواجب التأكد منها خلال هذا الفحص ومع النتائج التي تم التوصل إليها، أما في الصفحة الثانية فيقوم بالعمل على الإجراءات التحليلية المناسبة للأرصدة والنتائج التي تم التوصل إليها مع تفسير الأرقام والنسب التي ستنتج عن هذا التحليل، كما يجب على المراجع أن يقوم بربط هذه الصفحة بالأدلة التي اعتمد عليها، وأما الصفحة الأخرى فتترك للملاحظات التي تنتج في أثناء القيام بعملة الفحص، ويجب أن ترقم في النهاية الصفحات لكل ورقة عمل.[1]

[1] عمرو سقا، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة**، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق،المجلد 29، السنة 2013، ص445.

## المبحث الثاني: طرق التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

بعد ما تم التعرض إلى تعريف المراجعة والمراجعة التحليلية وتغطية بعض وجوانبها في المبحث الأول يتوجب التطرق في المبحث الثاني إلى طرق تشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

### المطلب الأول:مفهوم التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في عملية المراجعة، فهو يساعد المراجع في التعرف على الاختلالات التي تعاني منها، ومن خلاله يتم التعرف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة.

#### الفرع الأول: تعريف التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

قبل التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج على مفهوم التشخيص.

التشخيص هو" إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص"[1].

وكذلك يعرف التشخيص المالي:" على أنه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية، بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية"[2].

وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسية للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة، وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والنافسين وحالة الاقتصاد ككل ...الخ.[3]

#### الفرع الثاني: أهمية التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية، فهو يعتبر أداة مهمة للتنبؤ بالفشل أو العسر المالي لذلك فهو منهج لتعزيز القدرة التنبؤية، بحيث تتجلى أهمية التشخيص

[1] وكال نور الدين، خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، تبسة،2012، ص128.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل،2006، ص45.

[3] نفس المرجع، ص46.

المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من خلال تطبيق هذه التقنية، ويمكن إبراز هذه الأهمية في النقاط التالية[1]:

1- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة.
2- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين.
3- تحديد مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية ومدى إمكانية تسديد الديون.
4- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية.
5- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها.
6- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغير اتجاه المؤسسة.
7- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات.
8- إمكانية السماح بالافتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر.
9- تقديم حكم على السياسات المالية ومدى تحقيقها وفعاليتها، وبالتالي على كفاءة المديرين أو مسيرين في مالية المؤسسة.

**المطلب الثاني: أهداف وخطوات التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية.**

**الفرع الأول:أهداف التشخيص المالي.**

يهدف التشخيص المالي إلى[2]:

1- التشخيص دقيق لممتلكات المؤسسة انطلاقا من الميزانية ومدى فعالية التسيير عبر جدول حسابات النتائج.
2- فهم السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة توقع مدى نمو الهياكل المالية عبر الزمن.
3- تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتقييمه للفرص والتهديدات في بيئة الخارجية للمؤسسة.

[1] دردودي لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة جامعية لطبة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014 ص11.

[2] خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2010، ص ص48.47.

4- يساعد إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.

5- يساعد المسير المالي على تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية والمالية والمساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها.

6- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها ومنه معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي وتجنب المساهمين الخسائر المحتملة.

7- يوفر مؤشرات كمية ونوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى المؤسسة وعلى المستوى الوطني.

**الفرع الثاني: خطوات التشخيص المالي.**

تمر عملية التشخيص بخمسة مراحل أساسية هي[1]:

- **المرحلة الأولى:** تحديد الأهداف المرجوة من إجراء التشخيص:
  - ✓ دراسة وسائل المؤسسة: – الهيكل المالي، الخزينة.
  - ✓ دراسة تشغيل المؤسسة: – النشاط ، المردودية.
- **المرحلة الثانية:** إعداد وجمع مختلف مصادر المعلومات:
  - المعلومات غير محاسبية:
    - ❖ من داخل المؤسسة:
      - ➢عنوان الشركة.
      - ➢الموقع الجغرافي.
      - ➢السيرة الذاتية.
      - ➢عمر المؤسسة.
      - ➢المدراء (السن، الأقدمية، الكفاءات ...).
      - ➢النشاط.
      - ➢الحجم.

[1] وكال نور الدين وخليفة الحاج، مرجع سابق، ص 136.

❖ من خارج المؤسسة:

- الموردون.
- الزبائن.
- المنافسون.
- قطاع النشاط.
- بيئة الاقتصاد الكلي.
- سوق المؤسسة.

- معلومات محاسبية:

✓ الميزانية المحاسبية المعالجة أو الميزانية الوظيفية أو الميزانية المالية.

✓ جدول حسابات النتائج أو جدول الأرصدة الوسطية.

وعلى أساس هذه الوثائق المحاسبية نستخرج النسب المتعلقة بالهيكل المالي والمردودية.

- **المرحلة الثالثة:** اختيار أدوات التحليل المالي الأفضل ملائمة للأهداف المحددة.
  - التوازن المالي.
  - القدرة على الوفاء.
  - الخطر الاقتصادي والمالي.
  - المردودية.
  - النمو.
  - الاستقلالية المالية.
  - الملاءة المالية.
- **المرحلة الرابعة:** التشخيص المالي ( الفرص والتهديدات):

❖ الفرص:

- الملائمة.
- المردودية مرتفعة.
- سيولة كافية.
- نمو قوي.

❖ التهديدات:

- انخفاض النتائج المالية.
- انخفاض رقم الأعمال.
- عدم كفاية الموارد الثابتة.
- عدم كفاية الاستثمار.
- تدهور الخزينة.

- **المرحلة الخامسة:** التكهنات والتوصيات:
  - آفاق التطور.
  - التوصيات.

**المطلب الثالث: طرق وأدوات التشخيص المالي.**

**الفرع الأول: طرق التشخيص المالي.**

يسعى التشخيص المالي إلى تحليل البيئة الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وبغية الوصول إلى ذلك يستخدم مجموعة من الطرق التي نلخصها في ما يلي[1]:

1- **التشخيص التطوري:** يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، ولإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفعال حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية ويرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

➢ **تطور النشاط:** أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة أو النتائج المحاسبية...الخ، ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناءاً على حالات النمو (مرتفع، مستقر، منخفض ) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف والذي من المفترض أن يتناسب طردا من تطور النشاط.

[1] إلياس بن الساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص ص49-50.

- **تطور أصول المؤسسة:** تعبر الأصول عن مجموع الإمكانيات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها ومن ثم مراقبة تطور هذه الإمكانيات إذ يعد ضروريا لتشخيص النمو الداخلي والخارجي كما يعد مؤشر استراتيجي هاما يعبر عن الوجهة الإستراتجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.
- **تطور هيكل دورة الاستغلال:** يتكون هيكل دورة الاستغلال من –العملاء الموردين– المخزونات والتي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال و التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال) من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.
- **تطور الهيكل المالي:** يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على التمويل الاحتياجات وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المرد ودية ... الخ.
- **تطور المرد ودية:** تعتبر المر دودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء والنمو الاستمرارية وتعد أحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المرد ودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية.

2- **التشخيص المقارن:** إذا كان التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن، فإن التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة المقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وعليه فالأساس التي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصدة والأدوات والمؤشرات المالية.

يهدف المحلل المالي من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناءا على التغير في المحيط، خصوصا في حالات المحيط غير المستقر.

3- **التشخيص المعياري:** يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه وبدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناءا على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة، ولتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة:

- معدل الهيكل المالي (الديون/ الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8%.
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبريات الأسواق والمعارض.
- الديون المتوسطة وطويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي.

**الفرع الثاني: أدوات التشخيص المالي.**

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي:

**الشكل رقم(2): أدوات التشخيص المالي**

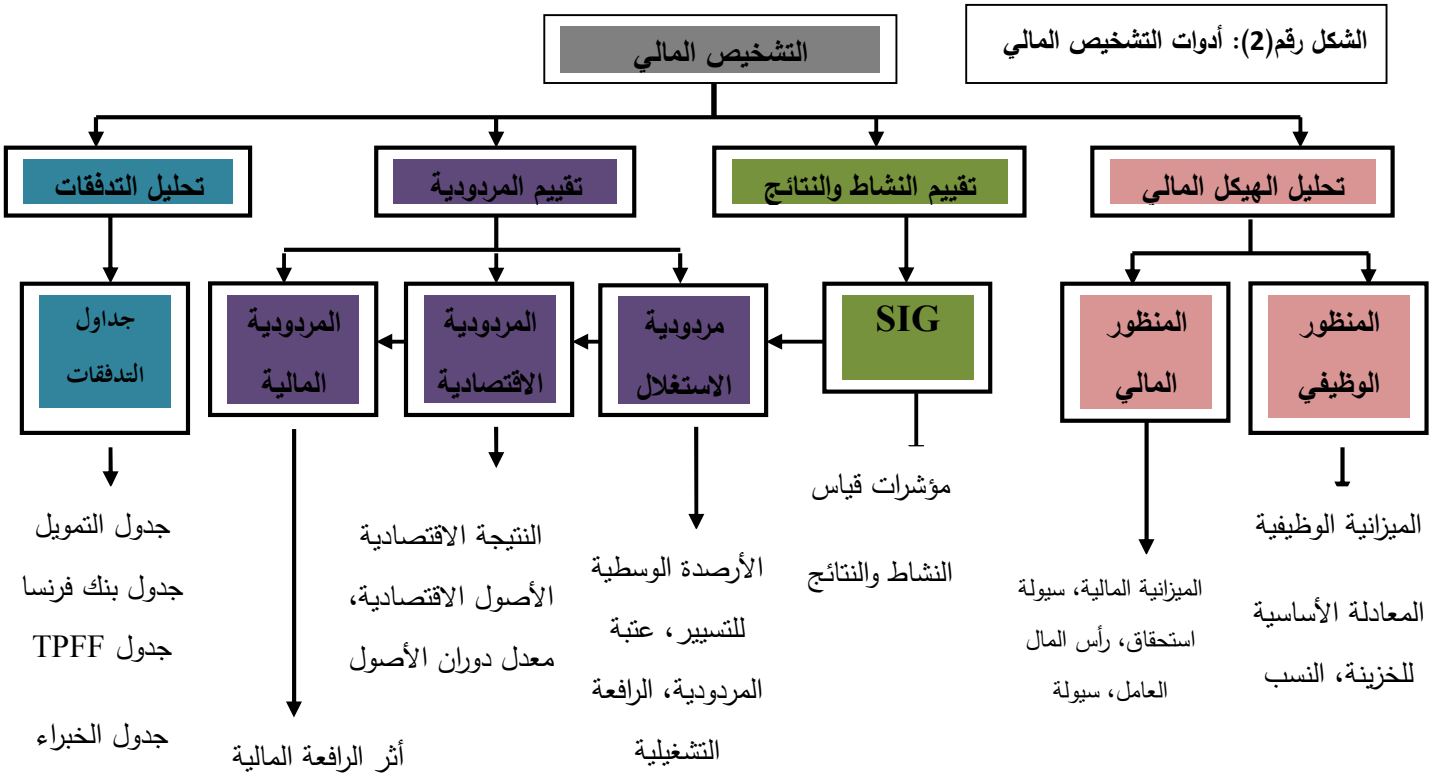


**المصدر**: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل،2006، ص52.

يعني أن[1]:

1- **تحليل الهيكل المالي:** الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية، والملائمة المالية...الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية ومبدأ السيولة والاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير، وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، ومن ثم يمكن تصور الحلول والإجراءات التي تبقي على الوضع أو تحسينه حسب كل حالة.

3- **تقييم المر دودية:** وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وكذلك المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- **تحليل التدفقات المالية:** يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوى هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية، والمساعدة في تقييم الإستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

[1] نفس المرجع، ص ص 53.52.

## المبحث الثالث: التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام المراجعة التحليلية.

يعتمد المراجع الخارجي في عملية التشخيص المالي على مؤشرات ونسب مالية يتم اعتماد عليها نذكر منها:

### المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

تفيد مؤشرات التوازن المالي في البحث عن التناقض أو الخلل الذي قد يكون بين سيولة الأصول الموجودة في حوزة المؤسسة واستحقاقي الخصوم المفروضة على نشاطها، وللوصول إلى ذلك تستعمل ثلاثة نسب: رأس المال العامل الإجمالي، احتياطات رأس المال العامل، الخزينة الصافية.

**الفرع الأول: رأس المال العامل FRواحتياج رأس المال العامل BFR.**

**أولا : رأس المال العامل (FR)** يقصد برأس المال العامل "عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي[1]".

1- **حساب رأس المال العامل:** هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل: [2]

أ- **رأس المال العامل الصافي:** يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة، كما يعرف أيضا على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة ويحسب بطريقتين هما:

- **من أعلى الميزانية:**

| |
|---|
| **رأس المال العامل الصافي**= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة. |
| = ( الأموال الخاصة +الديون الطويلة) – الأصول الثابتة. |

- **من أسفل الميزانية:**

| |
|---|
| **رأس المال العامل الصافي**= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل. |
| = (المخزونات+قيم محققة+ قيم جاهزة)- الديون قصيرة الأجل. |

[1] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير (غ م)، غير منشورة، قسم العلوم التجارية، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008 /2009، ص59.

[2] ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، ط 2، 1994، ص ص47.46.

يبين هذا الحساب هدف رأس المال العامل وهو تمويل جزء من دورة الاستغلال، ويمكن توضيح هذا الحساب كما يلي[1]:

**ب-رأس المال العامل الخاص**: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الثابتة، دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية، ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الخاص** = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة. |

وبتعويض الأموال الخاصة بـ: ( الخصوم- مجموع الديون)، وأصول الثابتة بـ: (مجموع الأصول – الأصول المتداولة).

أ- **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة وتحسب كالتالي[2]:

| |
|---|
| **رأس المال العامل الأجنبى** = الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل. |

د- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها نشاط استغلال المؤسسة، وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل ويحسب بالعلاقة التالية[3]:

| |
|---|
| رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة.<br>**أو:** رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول – الأصول الثابتة. |

ومن العلاقة السابقة:

| |
|---|
| رأس المال العامل الصافي= الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل.<br>= رأس المال العامل الإجمالي – الديون القصيرة الأجل. |

[1] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص 61.

[2] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 46.

[3] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص61.60.

**2- حالات رأس المال العامل:**

- **منظور أعلى الميزانية:** يعتبر رأس المال عن العلاقة بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل[1]:

✓ **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) : في هذه الحالة يعتبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية، وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل،وذلك على النحو التالي:

**شكل رقم (3): الحالة الأولى لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية.**

المصدر: : إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي، دار وائل،2006، ص68.

✓ **الحالة الثانية:** رأس المال العامل سالب ( الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة): في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلي جزء منها هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص68.

**الشكل رقم (4): الحالة الثانية لرأس المال من منظور أعلى الميزانية.**

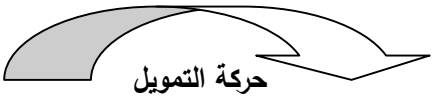


| | |
|---|---|
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| **FR** | |
| الأصول المتداولة | الديون قصيرة الأجل |

المصدر : : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي، دار وائل،2006، ص69.

✓ **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل معدوم ( الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة)**:** وهي حاجة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

**الشكل رقم(5): الحالة الثالثة لرأس المال من منظور أعلى الميزانية.**

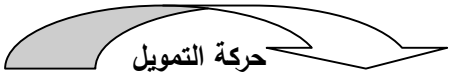


| | |
|---|---|
| الأصول الثابتة | الأموال الدائمة |
| الأصول المتداولة | الديون قصيرة الأجل |

المصدر : : إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ، التسيير المالي، دار وائل،2006، ص69.

- **من منظور أسفل الميزانية:** يعتبر رأس المال عن الفرق بين الأصول المتداولة والديون الديون قصيرة الأجل، حيث يمثل رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة مدى قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات القصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة– وهي الأكثر قابلة للتحول إلى سيولة– إلى نقود سائلة ويتم بواسطتها تسديد القروض قصيرة الأجل، وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر[1]:

[1] نفس المرجع، ص69.

- **الحالة الأولى:** رأس المال العامل موجب ( الأصول المتداولة أكبر من الديون قصيرة الأجل): أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة الديون قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة.
- **الحالة الثانية:** رأس المال العامل معدوم ( الأصول المتداولة تساوي الديون قصيرة الأجل) باستخدام الأصول المتداولة، دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث.
- **الحالة الثالثة:** رأس المال العامل سالب ( الأصول المتداولة أقل من الديون قصيرة الأجل): في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

**ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR).**

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق الزبائن، حقوق الموردين، الرسم على قيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المرتبطة عن النشاط عن طريق حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى للتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل .

- يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل تبعا لعناصر خاصة بالنشاط المؤسسة أو خارج نشاطها[1]:

1- **الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال (BFRex):** يتميز بانتماء جميع عناصر الأصول الجارية سواء كانت حقوق أو ديون إلى دورة الاستغلال، ويمكن حسابه من خلال الميزانية المالية بإجراء الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية:

$$BFRex = Eex - Rex$$

حيث أن:

Eex= الأصول الجارية.

Rex= الخصوم الجارية.

[1] نفس المرجع، ص ص84.70.

2- **الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال(BFRhex):** يعتبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية المالية عن طريق الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:

بالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد حقوق التنازل عن التثبيتات، حقوق اتجاه الشركاء(في حالة رأس المال مكتتب غير مدفوع)، أما موارد خارج الاستغلال تضم على سبيل المثال موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء ...إلخ

$$BFRhex = Ehex - Rhex$$

حيث أن:

Ehex= استخدامات خارج الاستغلال.

Rhex= موارد خارج الاستغلال.

3- **الاحتياج في رأس المال العامل BFR:** هو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المالية المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$BFR = BFRex + BFRhex$$

I. **تغيرات احتياجات رأس المال العامل:** تتمثل تغيرات احتياجات رأس المال العامل في ما يلي[1]:

1- **احتياجات رأس المال العامل موجبة:** هذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس المال عامل موجب لتغطية هذا العجز وأن احتياجات الدورة الحالة أكبر من احتياجات الدورة للسنة الماضية، وهذا الزيادة ترجع إلى ارتفاع موارد الدورة المتمثلة في:

- ارتفاع سرعة دوران الزبائن.
- انخفاض سرعة دوران الموردين.

2- **احتياجات رأس المال العامل سالبة:** هذا يعني أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة وهذا يعود إلى اتخاذ المؤسسة لبعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

[1] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص65.

3- **احتياجات رأس المال العامل معدومة:** عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة مع الاستغلال الأمثل للموارد.

**الفرع الثاني:الخزينة الصافية (TN).**

تتشكل الخزينة الصافية عندما يستخدم رأس المال العامل في تمويل العجز من احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهو ما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل، وعليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل، وفي الحالة العكسية تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل[1].

أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها، وتحسب الخزينة الصافية انطلاقا من الميزانية المالية بإجراء الفرق بين الخزينة الأصول والخزينة الخصوم وانطلاقا من معادلة الخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل FR، واحتياج رأس المال العامل BFR[2].

يعني أن:

| |
|---|
| Tn= FR – BFR |
| أو:الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم. |

## المطلب الثاني: أساليب إجراءات المراجعة التحليلية الكمية البسيطة.

إن نجاح المراجع في تحقيق أهدافه المرجوة يتوقف إلى حد كبير على مهارته في اختيار الأساليب التي يتوجب عليه استخدامها في التشخيص المالي، إذ أن هذه الأساليب تعددت صورها ولكن أيا كانت فإنها تعتمد على المنهج المقارنات على النحو التالي:

- التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص85.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير(غ م)، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، ص 55.

أنظر إلى:

بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008، ص 92.

- التحليل باستخدام النسب المالية.

يتم توضيح المختصر لهذه الأساليب مع التركيز على الأسلوب الأخير.

**الفرع الأول: التحليل الأفقي والتحليل الرأسي.**

1- **التحليل الأفقي (المتغير أو تحليل الاتجاهات):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان عبر فترات زمنية خلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون، فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة ويساعد هذا التحليل على ما يلي[1]:

- ✓ معرفة اتجاه النسبة الخاصة بعنصر معين في المركز أو قائمة الدخل خلال فترة زمنية.
- ✓ تقييم أداء الإدارة من خلال اتجاه النسب نحو تحسن واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
- ✓ محاولة التنبؤ بما سيكون عليه الوضع مستقبلا في المؤسسة.
- ✓ الحكم على مدى مناسبة سياسات الإدارة ومدى نجاحها.

2- **التحليل الرأسي (العمودي أو الثابت أو الساكن):** بموجب هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي تتم المقارنة بين أرقام في القوائم المالية التي حدثت في نفس الفترة، كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة. ويتصف هذا النوع من التحليل بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة، ولهذا نجد أن المراجع الخارجي يولي هذا النوع من التحليل أهمية خاصة أكثر من النوع الأول لأنه يعكس مدى نجاح المؤسسة أم عدم نجاحها بالمقارنة مع مؤسسات أخرى مماثلة تعمل في نفس المجال. ويوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها ليست ذات جدوى كبيرة[2].

**الفرع الثاني: التحليل بالنسب المالية.**

تتضمن المراجعة التحليلية استخدام النسب المالية العامة خلال مرحلة التخطيط والفحص النهائي في مراجعة القوائم المالية، حيث يؤدي ذلك إلى توفير فهم لمعظم الأوضاع والأحداث المالية الجارية، وفحص القوائم المالية

[1] زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل الالكترونية، العراق، العدد الثالث والستون،2007، ص113. http://repository.uobabylon.edu.iq/economy.aspx

[2] عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار صفاء، عمان،2000، ص166.

من منظور المستخدم، ويمكن أن يكون التحليل المالي العام فعالا في التعرف على الجوانب التي يحتمل أن يوجد بها مشكلات وتكون بحاجة لتحليل إضافي وتركيز في استخدام إجراءات المراجعة بها، كما يمكن أيضا أن يتم من خلاله تحديد جوانب العمل التي يستطيع المدقق أن يقدم تصور للمساعدة على التعامل معها.[1]

تعرف النسب المالية بأنها العلاقة التي تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية[2]، ويمكن تصنيف النسب حسب مصادر المعلومات وكذلك تبعا للظواهر الاقتصادية إلى[3]:

**جدول رقم(1): مصادر تصنيف النسب المالية.**

| مصادر المعلومات | الظواهر الاقتصادية |
|---|---|
| - نسب الميزانية.<br>- نسب قائمة الدخل.<br>- نسب قائمة الأموال. – النسب المختلفة. | - نسب السيولة.<br>- نسب النشاط.<br>- نسب المديونية. – نسب الربحية. – نسب السوق. |

المصدر: ألفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، الرياض، 2000، ص264.

ونعرض فيما يلي بعض النسب المالية وآلية استخدامها ومحاكاتها من قبل المدقق أثناء القيام بعملية التدقيق:

1- **نسب السيولة Liquidité Ratios**: يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة، على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) مما لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة قصيرة نسبياً (الأصول المتداولة)، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للمؤسسة ائتماناً قصير الأجل، وفيما يلي عرضاً الأهم هذه النسب وأكثرها شيوعاً[4]:

أ- **نسبة التداول Current Ratios**: وتسمى أيضا بنسبة السيولة العامة وتدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة، وتقيس هذه النسبة مدى كفاية الأصول المتوقع تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة لتغطية مطالبات الدائنين القصيرة الأجل، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية[5]:

[1] ألفين أرينز وجيمس لوبك، مرجع سابق، ص264.

[2] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل، عمان ط2،2006، ص31.

[3] عبد الحليم كراجة، مرجع سابق، ص171.

[4] منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية:مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط4، 1999، ص84.

[5] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص104.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} \times 100}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

ب-**نسبة السيولة السريعة Quick Ratio:** يعاب على نسبة التداول أنها تفترض أن المخزون السلعي هو من الأصول المتداولة التي يسهل تحويلها إلى نقدية، وهذا الافتراض قد لا يكون مقبولاً من الدائنين، فالمخزون السلعي يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه وهناك احتمال بأن يتم بيعه بخسارة بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعه على الإطلاق لذا فمن المقترح استبعاد المخزون السلعي من بسط نسبة التداول، لنصل إلى نسبة جديدة لقياس السيولة هي نسبة التداول السريعة تلك النسبة التي تعبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل من الأصول السريعة التحويل إلى نقدية، وتحسب كما يلي[1]:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}} \times 100$$

ت- **نسبة السيولة الجاهزة:** تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق يعني أن [2].

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} \times 100}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

**2-نسب النشاط: Activity / Performance Ratios:** تتضمن هذه النسب إجراء مقارنات بين حجم المبيعات وحجم الاستثمارات في مختلف الأصول، وتقيس نسب النشاط قدرة الشركة على استغلال الموارد المتاحة لها بكفاية وفاعلية وتفترض هذه النسب أن الشركة تسعى إلى امتلاك مختلف عناصر

[1] منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص85.

[2] اليمين سعادة، مرجع سابق، ص ص46.45.

الأصول لغرض استغلالها في توليد المبيعات، لذا فإن هناك علاقة طردية بين حجم مختلف عناصر الأصول ومستوى مبيعات الشركة، إذا أن الهدف الرئيسي لأي مشروع يهدف نحو الربح هو الوصول بالمبيعات إلى أعلى مستوى ممكن.[1]

يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي[2]:

أ- **معدل دوران المخزون:** تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة، وهي تعبر عن عدد المرات التي يدور فيها المخزون خلال دورة الاستغلال وتحسب كما يلي:

في المؤسسات التجارية:

| |
|---|
| تكلفة شراء بضاعة مباعة / متوسط المخزون. |

أما في المؤسسات الصناعية فتحسب بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| تكلفة شراء المواد أولية / متوسط المخزون. |

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان دليلا على سهولة انسياب المخزون المؤسسة.

ب- **معدل دوران الأصول الجارية:** يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصول واستخدامها وتعبر هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

| |
|---|
| معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال / الأصول الجارية. |

ج- **معدل دوران الذمم الدائنة:** تظهر هذه النسبة معدل دوران الدائنين، وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التسديد ( فترة التسديد الممنوحة للمنشأة من قبل الدائنين).[3]

ويتم احتساب هذه النسبة على النحو الآتي[4]:

| |
|---|
| $\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط رصيد الدائنين}}$ |

[1] نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، 2006،ص 62.

[2] بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص86.

[3] توفيق سميح محمد الاغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مذكرة ماجستير، جامعة الإسراء،ا لأردن، 2015/2014، ص34.

[4] بن خروف جليلة، مرجع سابق، ص86.

**3- نسب الهيكل المالي (المديونية):** إن تركيب رأس المال المؤسسة مرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة نشاطها والقطاع الذي تنتمي إليه، هذه النسب تعتبر مهمة في التقييم لأنها تبين حجم ونسبة مساهمة كل عنصر بالنسبة لمجموع ما في حوزة المؤسسة وتعطي مؤشرات الدقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل ومقدرتها على تسديد ديونها، فإن حساب النسب المالية المتعلقة بالمديونية تعتبر في غاية الأهمية وذلك لتبيان المخاطر المالية ومقدرة المؤسسة على استعمال الديون في مصلحتها وتظهر بعضها في:[1]

**3-1: نسبة الديون إلى رأس المال:** هذه النسبة تظهر مدى استخدام الديون في المؤسسة مقارنة بحقوق الملكية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما زادت مطالبات الدائنين مقارنة بحقوق المالكين، فهي حالة تصفية المؤسسة تزيد من معدل المخاطر، وبالإضافة يمكن لهذه النسبة أن تحدد مدى استقلالية المؤسسة حاليا ويستحسن أن لا تزيد عن 1 كالنسبة معيارية وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى رأس المال} = \frac{\text{الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

$$= \frac{\text{قروض والطويلة المتوسطة الأجل+قروض قصيرة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$$

**3-2: نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** يمكن إيجاد هذه النسبة بقسمة مجموع الديون (القصيرة الأجل والطويلة الأجل والمتوسطة) على إجمالي الأصول، وتبين هذه النسبة مدى مساهمة المقرضين في تمويل

[1] شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة ماجستير(غ م)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007،ص ص102.101.

استثمارات المؤسسة، إن متمم لهذه النسبة يمثل مساهمة المالكين في التمويل، وتقيس هذه النسبة التي يطلق عليها عادة نسبة الاقتراض النسبة المئوية للأموال التي تم الحصول عليها من المقرضين تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

**3-3: معدل تغطية الفائدة:** تعتبر هذه النسبة مؤشرا على قدرة المؤسسة على مواجهة فوائد القروض المستحقة، بحيث يعكس قيمة هذا المؤشر مدى الانخفاض المسموح به في الأرباح، دون أن يتأثر مركز المؤسسة المالي في تسديد الفوائد إلى الدائنين ودون أن تصاب بالعسر المالي الذي ينتج من عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بتسديد التزاماتها من الفوائد السنوية، حيث يتركز اهتمام الإدارة المالية حول تحديد مدى قدرتها في تسديد هذه الأعباء الثابتة وتغطيتها من أرباح المؤسسة، لذلك فهي تلجأ إلى حساب معدل تغطية الفوائد من خلال تنفيذ النسبة التالية:

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفائدة}}$$

3-4: **نسبة الأصول لحق الملكية:** من المؤشرات المهمة التي تلجأ إليها الإدارة المالية هو مؤشر مجموع الأصول إلى حقوق الملكية، ويأخذ هذا المؤشر اهتماما خاصا في التحليل مقارنة بمؤشر القروض إلى حقوق الملكية، وهذا الأخير يأخذ في الاعتبار فقط القروض التي تحمل المؤسسة الفائدة، بينما مؤشر مجموع الأصول إلى حقوق الملكية تظهر حالة الرفع المالي المتحقق من الالتزامات الأخرى التي لا تتحمل فائدة ثابتة.

$$\text{نسبة الأصول لحق الملكية} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{حق الملكية}}$$

4- **نسب الربحية Profitability Ratios:** تقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح من المبيعات، والموجودات وحق الملكية ومن أهم نسب هذه المجموعة وأكثرها شيوعا هي[1]:

[1] زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، مرجع سابق، ص118.

أ- **نسبة هامش الربح الإجمالي (مجمل الربح):** تعكس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات، فإذا كانت هذه النسبة مرتفعة يعني ذلك أن الشركة قادرة على تحقيق الأرباح بتكاليف قليلة، والعكس إذا كانت هذه النسبة منخفضة فهذا يدل على ارتفاع تكلفة المبيعات، وتدل هذه النسبة على كفاءة الإدارة في التسعير، وتوليد المبيعات، والسيطرة على الكلفة، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

$$\text{هامش إجمالي الربح} = \frac{\text{إجمالي ربح المبيعات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ب-**نسبة هامش الربح التشغيلي:** وتقيس هذه النسبة الكفاءة التشغيلية الشاملة للشركة ويتم احتسابها عن طريق قسمة الربح التشغيلي على صافي المبيعات، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

ت- **نسبة صافي الدخل:** وتقيس هذه النسبة قدرة المبيعات على توليد صافي الدخل ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على صافي المبيعات. وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

ث- **معدل العائد على الاستثمار (الموجودات):** وتقيس هذه النسبة الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيقها الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على مجموع الموجودات (المتداولة والثابتة)، ولكما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل.

ج-**معدل العائد على حق الملكية:** ويتم احتسابها عن طريق قسمة صافي الدخل على حق الملكية (رأس المال المدفوع + علاوات الإصدار +الأرباح المحتجزة)، وارتفاع هذه المعدل هو دليل على أن الإدارة كفئ والذي عادة ما يفضله الملاك.

ح-**القدرة الإرادية الأساسية:** وتعكي هذه النسبة مدى مساهمة الموجودات في توليد الربح التشغيلي، وتستخرج من حاصل الربح التشغيلي على الموجودات.

## المطلب الثالث: مخاطر المراجعة التحليلية ونتائج التشخيص المالي.

### الفرع الأول: مخاطر المراجعة التحليلية.

يقصد بمخاطر المراجعة احتمال أن يصدر المراجع رأيا غير ملائم عن القوائم المالية بعد مراجعتها، كان يُعطي رأيا غير متحفظا (رأي نظيف) عن قوائم مالية محرفة تحريفا جوهرياً نظراً لفشله في اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تتضمنها المعلومات الظاهرة بالقوائم المالية، أو أن يصدر رأيا متحفظا على قوائم مالية غير محرفة تحريفا

جوهريا، ويمكن تحديد مخاطر المراجعة التحليلية وتحليلها إلى مخاطر جزئية حسب خطوات تنفيذ المراجعة التحليلية على النحو التالي[1]:

1- في مرحلة الحصول على البيانات اللازمة وتحديد القيمة المتوقعة للأرصدة، تتولد مجموعة من المخاطر هي مخاطر أن تكون البيانات غير سليمة، ومخاطر عدم دقة القيم المتوقعة بسبب عدم مناسبة النموذج المستخدم في التنبؤ.

2- في مرحلة الاستفسار عن أسباب الانحرافات الغير عادية والقيام بالفحص الإضافي إذا لزم الأمر، ثم الوصول إلى النتائج الإجمالية للمراجعة التحليلية، تتولد الأخطار في هذه المرحلة من مخاطر فشل المراجع في الحصول على التفسير الصحيح للانحرافات، ومخاطر فشل الفحص الإضافي في تحديد سبب الانحراف، ومخاطر الوصول إلى نتائج غير سليمة.

وتتمثل كذلك في [2]:

- عدم توفر البيانات اللازمة لإجراء المقارنات بشكل كاف وملائم.
- عدم توفر البيانات في الوقت المناسب مثل الأرقام القياسية.
- الابتعاد عن الاعتماد على البيانات المتاحة نظرا لعدم توفر الدقة المطلوبة الأمر الذي يعكس على طبيعة البيانات المتاحة للمراجعة التحليلية.

**الفرع الثاني: نتائج التشخيص المالي.**

أكيد أن الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج[3]:

1- **نتائج التشخيص المالي الخارجي:** يسمح بـ:

- ✓ توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة.
- ✓ تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.

[1] شحاتة السيد شحاتة، منصور أحمد البديوي ، مرجع سابق، ص94.

[2] سارة محمد برمه محمد وآخرون، **دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، كلية التجارة، السودان، العدد الثاني، 2016، ص 142.

[3] أوكال نور الدين وآخرون، مرجع سابق، ص ص136.137.

- ✓ تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين.
- ✓ تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية.
- ✓ تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة.

2- **نتائج التشخيص المالي الداخلي:** يسمح بـ:

- ✓ تقدير المركز المالي للمؤسسة.
- ✓ تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال).
- ✓ اتخاذ القرارات الإستراتيجية لمستقبل المؤسسة ( قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح... الخ).

**خلاصة الفصل :**

حاولنا في هذا الفصل التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية للمراجعة التحليلية والتشخيص المالي من مفاهيم وأنواع وأهمية، والتي يمكن القول أن المراجعة التحليلية تعتبر وسيلة للتأكد من صحة القوائم المالية أي مخرجات النظام المحاسبي وحقيقة المركز المالي حيث تقوم باكتشاف الأخطاء والغش بأدلة إثبات تعتمد فيها على تقنيات التحليل المالي من بينها المؤشرات التوازن والنسب المالية التي يستخدمها المراجع في عملية التشخيص المالي الذي يهدف إلى استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية، نستخلص من الجزء النظري النقاط التالية:

- تعتبر المؤشرات والنسب المالية ( التوازن المالي، نسب السيولة، نسب النشاط ،...الخ) من أهم العوامل التي تساعد المراجع الخارجي على معرفة نقاط القوة والضعف في أداء المؤسسة محل المراجعة وتساعدها على اتخاذ القرار المناسب.
- المراجعة التحليلية تساعد في تقييم المخاطر والأخطاء الجوهرية من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية.
- من نتائج التشخيص المالي معرفة قدرة المؤسسة على الاقتراض ومدى استعدادها للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة.
- يساعد التشخيص المالي على معرفة الوضع الحالي للمؤسسة ويمكنها من اتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد الأخطار المستقبلية لتفاديها.

# الفصل الثاني:

# التشخيص المالي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة باستخدام المراجعة التحليلية.

**تمهيد:**

تسعى كل مؤسسة اقتصادية مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وتسهر على حسن تطبيق السياسات الإدارية التي وضعتها، لكن قد تحدث بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ القرارات المناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على أساليب استخدام المراجعة التحليلية في تشخيص مواطن الضعف لديها.

ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة التي اخترناها لتكون محل الدراسة.

## المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

### المطلب الأول: تعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

تعتبر مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة من أبرز المؤسسات التي تكتسي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني، حيث أن الأهمية ترجع أساسا إلى الدور الذي تقوم به من خلال عملية إنتاج وتسويق السميد والدقيق ومشتقاته الإضافة إلى ذلك ترقية النشاط الوطني وتشجيع المنتجات المحلية والاكتفاء الذاتي من هذه المادة.

#### الفرع الأول: تعريف بالمؤسسة.

مطاحن الزيبان القنطرة مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال يقدر بـ: 235.000.000دج، وتم رفع رأس المال في 2007 إلى 896.260.000 دج تابعة للمؤسسة الأم الرياض سطيف ( مؤسسة الصناعات الغذائية من الحبوب ومشتقاتها )، وهي من بين8 وحدات تابعة لها تتوزع في شرق وسط وجنوب التراب الوطني، والوحدة تتمتع بالاستقلالية في إدارة شؤونها ونشاطها والمؤسسة الأم تعتبر كوسيط بين مؤسسة تسيير (SGP) وبين مطاحن الزيبان وتعود لها القرارات المركزية والحساسة.

-**طبيعة النشاط:** تقوم الوحدة بإنتاج وتسويق السميد والدقيق ومشتقاتها.
-**الموقع:** تقع في الجنوب الشرقي لمدينة القنطرة على الطريق الوطني رقم 3 الرابط بين القنطرة وولاية بسكرة وهي تبعد عن الولاية بـ 55 كلم.
-**المساحة:**تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 315647م$^2$ وهي تنقسم إلى قطعتين:
-**القطعة الأولى:** مساحتها بـ: 53000051م$^2$ خاصة بالمطاحن والإدارة ومنها 11158م$^2$ مبينة والباقي غير مبني.
-**القطعة الثانية:** تقدر مساحتها بـ:15642م$^2$ تتكون من السكنات الوظيفية.
- **طاقة الإنتاج:**
  - ✓ 1500 قنطار في اليوم من القمح اللين.
  - ✓ 5900 قنطار في اليوم من القمح الصلب.
- **سعة التخزين:**
  - ✓ 39000 قنطار من المنتوج النهائي.
  - ✓ 125000 قنطار من القمح.

- **تشكيلة منتجاتها:** سميد ممتاز، سميد عادي، دقيق ممتاز، دقيق الخبازة، نخالة، القمح اللين، نخالة القمح الصلب، النخالة المكعبة، السميد الثانوي.

- **احتياجات المؤسسة من الماء:** تستهلك المؤسسة من المياه حوالي:
  - ✓ 3000 لتر من الماء يوميا.
  - ✓ أما الكهرباء فتستهلك حسب عمل الآلات.

-**الطاقة التشغيلية:** يقدر عدد عمال الوحدة حاليا بـ: 146 عامل.

**الفرع الثاني: أهمية المؤسسة.**

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من الجودة تنافس به المنتجات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في التقنيات الإنتاج المتطورة، ومنا تكمن أهمية المؤسسة في:

- تعتبر منتجات أساسية وضرورية للمستهلك.
- تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- توفيرها مناصب شغل وامتصاص جزء من البطالة.
- الموقع الجغرافي الإستراتيجي يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة.**

نوضح في الشكل التالي الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة المتكونة من الرئيس المدير العام وعدة مصالح مختلفة.

## الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

**الشكل رقم(6): الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.**

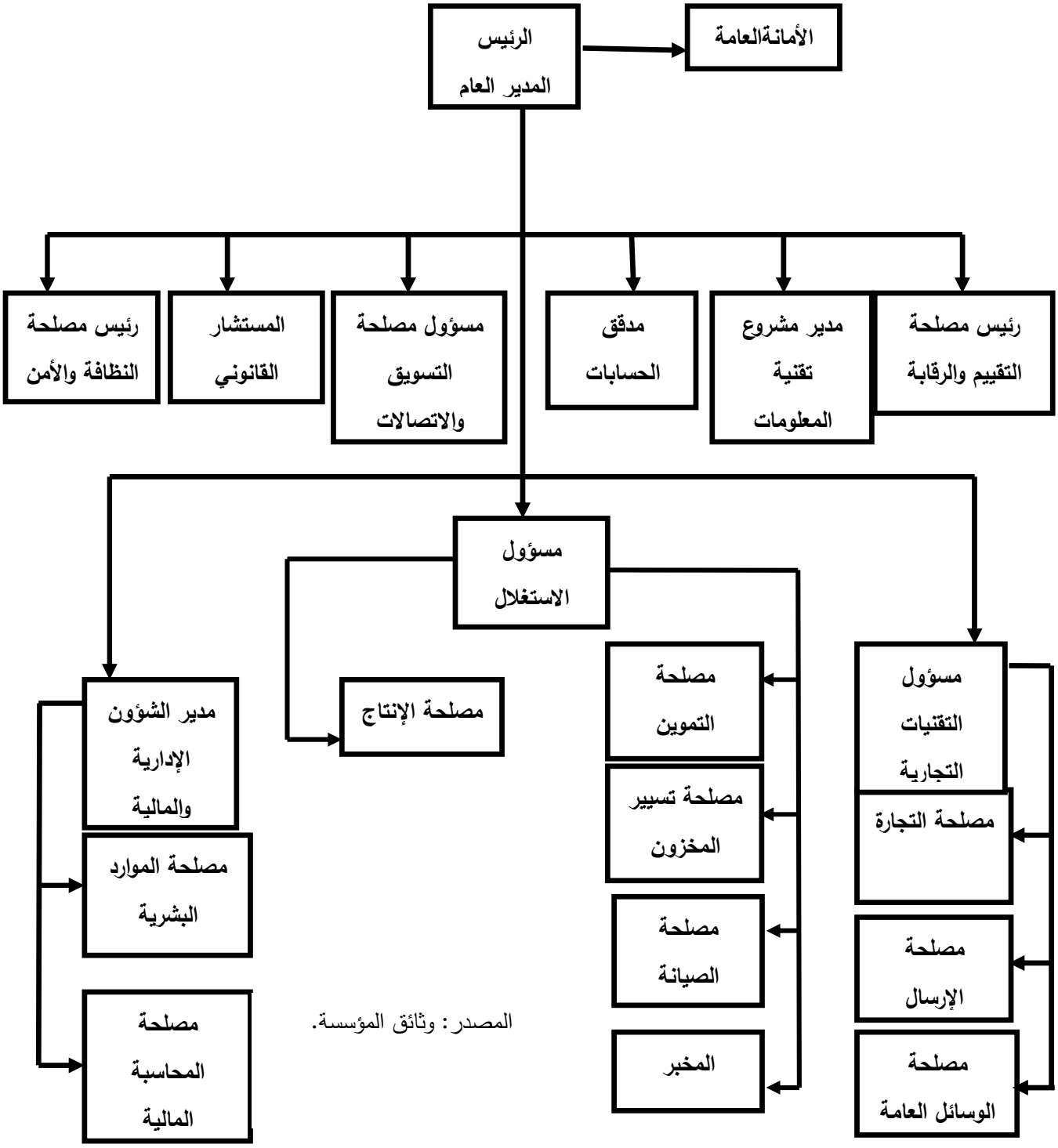


المصدر: وثائق المؤسسة.

**الفرع الثاني: وظيفة مصالح المؤسسة.**

تعمل كل مصلحة في المؤسسة على السير الحسن للعمل فهي مطالبة بالنهوض واستمرارية نشاط المؤسسة ونجاحها وذلك يتطلب كفاءة العمال ورغبتهم في تحقيق النجاح.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها داخل المؤسسة نستخلص المصالح التالية:

**1- الرئيس المدير العام:** يعد المدير العام المسؤول الأول على هرم إدارة الوحدة ومن مهامه نذكر ما يلي:

- يسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في المخطط السنوي.
- يترأس مجلس الإدارة.
- يحرص على احترام وتطبيق القوانين داخل المؤسسة.
- يضمن التسيير الإداري و المالي الحسن.
- يعمل على تحقيق الاستمرارية للمؤسسة وبقائها في السوق المحلية من خلال تحقيق نسبة معتبرة من الإيرادات.
- يعقد اجتماعات دورية مع مختلف الإطارات.
- رئيس لجنة حفظ الصحة والأمن.

**2-أمانة الرئيس المدير العام:** تعد أمانة الرئيس المدير العام همزة وصل بين المدير العام وباقي مصالح المؤسسة،و من مهامها (كل هذه المهام مرتبطة بالرئيس المدير العام):

- استقبال وتسجيل وتوزيع البريد الوارد وإرسال البريد الصادر.
- استقبال المكالمات الهاتفية الداخلية والخارجية وكذلك الفاكس.
- كتابة المراسلات وتوزيعها على مختلف المصالح.
- تحرير اجتماعات مجلس الإدارة.
- استقبال الضيوف (زبائن، الإدارة العامة للرياض، الزوار...).
- توصيل تعليمات المدير العام لمختلف رؤساء المصالح.

**3-هيئة إعادة الهيكلة، دراسة السوق والاتصال:**

- دراسة إعادة الهيكلة للمؤسسة.
- دراسة السوق.
- التنظيم والمشاركة في المعارض الاقتصادية، الإشهار.
- تمثيل المؤسسة من ناحية الإعلام.

4- **المستشار القانوني:** يتلخص دور المستشار القانوني في إبداء الاستشارة القانونية لمختلف المصالح، أما مهامه فتتمثل في:

- التكفل بقضايا الشركة محل نزاع سواء كانت مع الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (اغلب المنازعات التجارية مع مجموع الزبائن الذين ترتب في ذمتهم ديون تجارية غير مسددة).
- متابعة ملفات الصكوك بدون رصيد أمام القسم الجزئي على مستوى مختلف الجهات القضائية المختصة.
- متابعة إجراءات التنفيذ الجبري على العقارات المرهونة بمعية المحضرين القانونيين قصد تحصيل الديون المترتبة في ذمة المدين الراهن.
- متابعة ملفات التأمين على ممتلكات الشركة ضد جميع الأخطار بمعية شركة التأمين CAAT-وكالة بسكرة- وتحصيل جميع التعويضات في هذا الشأن.

هذا فضلا عن العمل الإداري الاعتيادي على مستوى الشركة:

- تحرير المراسلات الإدارية الداخلية والخارجية.
- تمثيل الشركة كعضو في اللجان المختلفة كلجنة حفظ الصحة والأمن، لجنة التأديب، لجنة الصفقات، لجنة تحديد ومراجعة السعر، لجنة إثبات ملفات الزبائن.
- تمثيل الشركة أمام الجهات القضائية المختصة بموجب تفويض من المديرية العامة.

**5-مشروع الإعلام الآلي:** تم إدماج الإعلام الآلي في المؤسسة من اجل تسهيل التعاملات بين جميع المصالح والتسريع في وصول المعلومة بالإضافة إلى النتائج السريعة والموثقة مقارنة بالعملية اليدوية من المهام:

- إنشاء برامج أو أحداث التغيرات و التطورات اللازمة على البرامج التابعة لمختلف المصالح، و من بين البرامج الموجودة في المؤسسة (حساب الأجور- الفوترة- المحاسبة - تسيير المخزون -الاستثمارات - الإهتلاكات...).
- برمجة وصيانة حواسيب المؤسسة.
- إدارة شبكة الإعلام الآلي.
- مراقبة البرامج وتطبيقها بالإضافة إلى تقديم المعلومات اللازمة على مختلف البرامج.
- المساهمة في الجرد السنوي.

6- **مصلحة النظافة والأمن:** تقوم هذه المصلحة بالحفاظ على أمن المؤسسة بمختلف أنواعه ونظافتها، وتنقسم إلى فرعين هما:

أ-**فرع الأمن:** يشرف عليه رئيس فرع مسؤول لرؤساء الأفواج يشرفون على مجموعة من أعوان الأمن.

يمكن تقسيم مهامهم إلى قسمين:

**- مهام خاصة بالأمن العام:**

- حراسة المؤسسة ووسائلها والآلات من كل سرقة أو تعدي.

- مراقبة كل من يدخل أو يخرج من المؤسسة.
- إعطاء تأشيرة دخول الشاحنات من أجل رفع المنتوج.

**- مهام خاصة بالأمن الصناعي:**

- المحافظة على أمن الآلات من الأخطار.
- رش الأدوية على المواد الأولية والآلات لإزالة بعض الأخطار كإزالة السوس مثلا.
- الحفاظ على صحة العمال من أخطار الآلات.
- إتقان استعمال وسائل الدفاع عن الحريق.

**ب-فرع النظافة:** يوجد تحت إمرة رئيس الفرع مجموعة من العمال والعاملات المسؤولين عن:

- التنظيف الدوري.
- مراقبة مستوى مخزون المياه وتعقيمه.

**7- مصلحة مراقبة التسيير وإعادة التقييم:** تعد من أهم المصالح، لكونها مسؤولة على مراقبة التسيير داخل المؤسسة، ومن أهم مهامه:

- إعداد الميزانية التقديرية للمؤسسة:

- يتم إعدادها بإتباع خطوط التوجيه التي تقدمها المديرية العامة، وتشمل كل من الميزانية التقديرية للتموين، تسيير المخزون، الإنتاج، المبيعات، الاتصالات(الإشهار...)، الموارد البشرية.
- تقوم كل مصلحة بإعداد الميزانية الخاصة بها فمثلا مصلحة المبيعات تقوم بإعداد الميزانية التقديرية.
- إعداد اللوح البياني للمؤسسة (التسويق، الإنتاج، المبيعات، الموارد البشرية...) ومقارنتها مع التقديرات وتحليل النتائج.

- إعداد التقارير الثلاثية والسداسية: تمثل تراكم نتائج الأشهر السابقة.
- إعداد التقرير السنوي للتسيير: وهو تقرير مفصل عن نشاط المؤسسة خلال السنة.
- تقديم إحصائية ثلاثية للديوان الوطني للإحصائيات ردا على مراسلاتهم.

أي أن دور رئيس المصلحة يكمن في:

- جمع المعلومات من مختلف المصالح.
- تحليل المعلومات.
- إعداد التقارير الشهرية، الثلاثية، السداسية والسنوية.

**8- هيئة الاحتساب:** تعد وظيفة الاحتساب وظيفة مستقلة، تقوم بتقييم و مراقبة العمليات على مستوى مصالح المؤسسة، وهدف المراقبة في هذا المجال تقدير وتقييم نجاعة مختلف المراقبات الأخرى أي متابعة أعضاء المؤسسة في أداء مسؤولياتهم، وفي هذا الهدف الاحتساب الداخلي يقدم التحليلات، التقييمات، التوصيات، الآراء والمعلومات التي تخص الوظائف التي تمت فيها عملية الاحتساب.

من جهة أخرى الاحتساب الداخلي يختلف عن المراقبة الداخلية، فالمراقبة الداخلية هي مجموع التدابير الموجودة داخل التنظيم والمناهج وهدفها هو تأمين حماية الممتلكات، صحة العمليات، تطبيق العمليات، جودة ونوعية المعلومة ونجاعة عمال المؤسسة.

- **مراحل مهمة المحتسب:** بعدما تتم المصادقة على البرنامج السنوي تبدأ مهمة المحتسب بالاعتماد على الرسالة الموجهة من طرف المديرية العامة للانطلاق في تجسيد مهامه على المصلحة التي سيتم احتسابها، بالتوازي تتلقى المصلحة المستقبلة رسالة من المديرية العامة تعلمها باليوم الذي ستبدأ فيه العملية.

- **مرحلة الدراسة والتحضير:** يقوم المحتسب بجمع الوثائق، المراجع والمناهج وهذا لتكوين مصادر رسمية للاعتماد عليها لتحضير القيام بالمهمة.
- مرحلة تحضير الوسائل المادية وتحديد تاريخ إجراء المهمة مع المصلحة المعنية.
- **مرحلة التنفيذ:** يعتمد المحتسب في هذه المرحلة على الخبرة المكتسبة وتقنيات الاتصال مع الأفراد من أجل الإجابة على الإشكاليات المطروحة والمحددة عنده مسبقا، فمثلا عند الاتصال مع الأفراد يركز على الاستماع أكثر من توجيهه للحوار ويعتمد كذلك في الحوار على الأسلوب القمعي كأن يطرح أسئلة عامة ويترك الأفراد يجيبون بحرية، ثم يطرح مركزه جزئيا وهكذا حتى يحصل على الإجابات الحقيقية للأسئلة المحددة، كما يمكن للمحتسب الاستعانة بالمختصين للاستشارة.

- **إعداد تقرير الاحتساب:** يأخذ شكل من مؤسسة إلى أخرى ولكن تشترك فيه العناصر التالية:

–اسم المحتسب – رقم الرسالة – تاريخ المهمة – عدد التوصيات – الأهداف – قائمة – المرسل إليهم التقرير – اسم رئيس المصلحة.

بالإضافة إلى: – مقدمة –أهداف المهمة – تطورات المهمة التوصيات.

- **مرحلة المتابعة:** أي متابعة هل تم تطبيق التوصيات.

**9– دائرة الاستغلال:** تعد دائرة الاستغلال دائرة تقنية بحتة نظرا للمصالح المكونة لها، أساس هذه الدائرة الإنتاج، ومهمتها تحويل القمح إلى مادة منتهية، لذا تعد مصلحة الإنتاج أهم مصلحة في الدائرة أما باقي المصالح فهي مصالح دعم من اجل تحقيق أهداف المصلحة.

مهام مسؤول الاستغلال:

- **تحقيق الأهداف المسطرة:**
  - بالربط بين مصلحة الإنتاج وباقي المصالح التابعة للإدارة.
  - بالربط بين مصالح دائرة الاستغلال مع باقي المصالح (مصلحة الموارد البشرية، الدائرة التقنية...).
- البحث عن الكفاءات من خارج المؤسسة عند وجود نقص.

**10– مصلحة الإنتاج:** تتكون مطاحن الزيبان القنطرة من مطحنتين، يشرف على كل واحدة رئيس مطحنة وتتمثل مهامه في:

- متابعة المادة الأولية (النوعية، الكمية...).
- متابعة اليد العاملة (توفر الكفاءة المهنية...).
- متابعة مراحل الإنتاج.
- متابعة الوسائل المسخرة للعمل.
- متابعة محيط العمل.

هذا فيما يخص الجانب الميداني، أما فيما يخص الجانب الإداري، يقوم رئيس المطحنة بـ:

- تحديد كمية المادة الأولية المطحونة.
- تحديد كمية المواد المستخرجة (مواد منتهية).
- تحديد نسبة الاستخراج ومقارنتها بالمقاييس المعمول بها.

**أما مهام كل من:**

- **رئيس مطحني:** مسؤول عن متابعة سير المطحنة مع مراعاة النوعية.
- **رئيس وردية:** يشرف على متابعة المطحنة.
- **مسير الدرفيل:** مسؤول عن آلات الطحن.
- **مسير التنظيف:** مسؤول عن تسيير آلات التنظيف.
- **منتجات المؤسسة:** سميد غليظ – سميد ممتاز (25 كلغ – 10 كلغ) – سميد عادي (25 كلغ) دقيق ممتاز (5 كغ) – دقيق عادي (50 كلغ – 25 كلغ) – دقيق ثانوي(25 كلغ) نخالة حمراء – نخالة بيضاء – نخالة مكعبة.

11- **مصلحة التموين:** تهتم هذه المصلحة بجلب المادة الأولية المتمثلة في القمح الصلب واللين، بالإضافة إلى شراء بقية الأشياء كقطع الغيار، أدوات مكتب ..إلخ.

**1- فرع المشتريات:** يتكون من رئيس فرع ومصفي وهو الذي يقوم بعمليات الشراء.

**2- فرع تعيير الحبوب:** يتكون من معير الحبوب، تكمن مهمته في تعيير المادة الأولية (قمح صلب، قمح لين) قبل أن تتم عملية الشراء، فهو الذي يقدم الإذن بشراء المادة الأولية من عدمها، كما انه يصل إلى اتفاق في سعر الشراء مع المورد (**OAIC**) على حساب المعايير المنصوص عليها في الجريدة الرسمية رقم 80 المؤرخة في 2007/12/26.

**الشكل رقم(7):الهيكل التنظيمي لمصلحة التموين.**

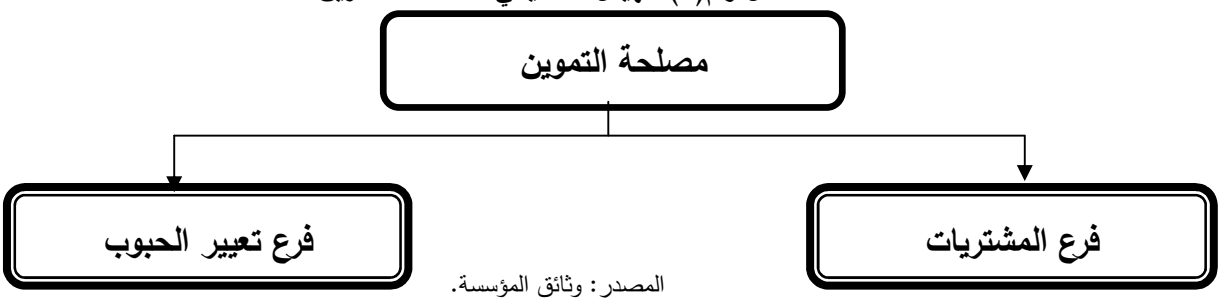


المصدر: وثائق المؤسسة.

**12-مصلحة تسيير المخزون:**

❖ **فرع الاستقبال:** وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة الأولية، يتكون من رئيس فرع يشرف على مسيري الصومعات الذين بدورهم يشرفون على أعوان رفع المنتج.

يتم فيه استقبال القمح بنوعية وتحديد الكمية المستقلة وذلك باستعمال الجسر الوازن، ووضع القمح في الصومعات.

الكمية المستقبلة = وزن الشاحنة مملوءة – وزن الشاحنة فارغة.

تتبع هذه المصلحة في طريقة طلب القمح **طريقة الكمية الثابتة والمدة الزمنية المتغيرة**، فهي بذلك غير مطالبة بتحديد الكمية الاقتصادية، لأن الكمية تتغير بحسب التوقع (الميزانية التقديرية للمشتريات التي حددت سابقا) بالإضافة إلى كمية المخزون المتبقية، أما المدة الزمنية فهي محددة مسبقا بـ 10 أيام للطلبية.

أما فيما يخص تقديم القمح إلى المطاحن فهذه المصلحة على طريقة **LIFO (First In First Out)**أي أن القمح الذي يدخل للمخازن أو لا يذهب إلى المطاحن أولا ( وهذا لأن القمح يفسد بمرور الزمن )، إلا في حالات استثنائية كأن يكون في مخازن القمح المحلي ثم يدخل لمخازن القمح المستورد فتتم عملية دمجهما معا.

❖ **فرع التسيير المخزون:** وهذا الفرع مخصص لتسيير مخزن قطع الغيار ومخزن الأكياس، يشرف على كل مخزن أمين مخزن، وهو موجود تحت مسؤولية رئيس الفرع، وتتمثل مهام هذا الفرع في:

- بعد استقبال طلب التموين من مختلف المصالح وإذا توفر المخزون يتم تقديم المخزون وتسجيل ذلك.
- أما في حالة عدم توفر المخزون يتم إعداد طلب الشراء وتقديمه إلى مصالح التموين.
- وعند استلام المخزون بعد شراءه، يتم التأكد من مطابقة المخزون مع الطلب المقدم، ثم يتم تسجيله وإعطاءه رقم تسجيل خاص في بطاقة متابعة المخزون، ثم بعد ذلك يتم ترتيبه.
- متابعة المخزون: تسجيل أي دخول أو خروج في بطاقة متابعة المخزون.
- تقديم شهريا مجموع المدخلات والمخرجات لمختلف المخزونات وتقديمها لمصلحة المحاسبة والمالية.

❖ **فرع الإرسال:** وهذا الفرع مخصص لتسيير المادة المنتهية، يتكون من رئيس فرع يشرف عل أعوان رفع المنتج، وتكمن مهامه في:

✓ تحديد كمية المواد المنتهية التي نقلت من المطاحن إلى المخازن.
✓ التأشير على وصل رفع المنتوج وتسجيل الكمية، ثم الطلب من الأعوان برفع المنتوج في وسائل النقل.
✓ تقديم شهريا مجموع المخرجات لمختلف المنتجات.

13- **مصلحة الصيانة:** الهدف الرئيسي لهذه المصلحة هو تأمين الخدمات لضمان السير الحسن للآلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

يتلقى رئيس المصلحة طلب التدخل من مختلف المصالح الخاصة عند حدوث عطب متعلق بالآلات، مع تحديد نوع العطب (ميكانيكي، كهربائي...)، بعد ذلك يقوم بتوزيع المهام على مشرف أعمال ميكانيكي ومشرف أعمال كهربائي اللذان يقومان بدورهما بتوزيع المهام على الكهربائيين والميكانيكيين، أو يأمران بتدخل اللحامين إن تطلب الأمر.

أما مسؤول الورشة فهو المسؤول عن كل الآلات الموجودة في الورشة، كما انه يشرف على عمال المصلحة عند غياب الرئيس علما أن تدخل الأعوان يكون فرديا أو جماعيا عند الضرورة.

14- **المخبر**: يعد المخبر مصلحة لا يمكن الاستغناء عنها في هيكلة المؤسسة حيث يشرف رئيس المصلحة على مجموعة من الأعوان الذين يقومون بإجراء اختبارات وتحليل المادة الأولية والمنتجات التامة الصنع من بين هذه الاختيارات:

- لتحديد الوزن بمقارنته مع الحجم من أجل الاتفاق على السعر المناسب للقمح.
- **الرطوبة**: وهي قياس نسبة الماء في القمح وهذا من أجل تحديد نسبة الماء التي يجب إضافتها قبل عملية الطحن.
- **نسبة الرماد**: يجرى هذا الاختبار على كل من السميد والدقيق من أجل تحديد كمية الرماد.
- **نسبة الغلو تين**: من أجل تحديد نسبة العلك في كل من السميد والدقيق وهل هي مناسبة أم يجب تعديلها.
- **نسبة الاستخراج**: من أجل استخراج كميات السميد الممتاز والعادي وتحديد نسبهما.
- **نسبة الحموضة**: يجري هذا الاختبار على المنتجات تامة الصنع التي بقيت فترة في المخازن هل يمكن بيعها أم لا.
- **نسبة نشاط αميلاز**: هذا الاختبار يجري على الدقيق هل يناسب الخباز أو يجب تغيير النسبة.

**15-دائرة التقنية التجارية:**

أ. **مصلحة المبيعات** : تعد هذه المصلحة هي المتعامل المباشر مع الزبائن, يدرج تحت مهامه رئيس المصلحة وتكمن مهامه في :

- تقصي السوق.
- الإشهار للمنتوج.
- إرضاء الزبائن.
- متابعة نوعية المنتجات.
- استقبال ملفات الزبائن الجدد، التي تتكون من:
  - السجل التجاري.

- رقم القيد الجبائي.

- مركز الفوترة : تكمن مهامه في:
- إعداد وصل رفع المنتوج بعد استلام طلب الشراء من الزبائن.
- إعداد الفاتورة.
- متابعة أرصدة الزبائن.
- تقييم يومية المبيعات مرفقة بنسخ من الفواتير وتسديدات الزبائن لمصلحة المحاسبة والمالية.

16-**مصلحة النقل والوسائل العامة:** تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين يشرف عليهما رئيس المصلحة وتتمثل مهام الفرعين في:

أ- **فرع النقل:**

- السهر على الوثائق الإدارية الخاصة بالسائقين.
- إعطاء بطاقات من اجل إعادة تعبئة خزانات الوقود الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة.
- طلب قطع الغيار الخاصة بشاحنات وسيارات المؤسسة عند الحاجة.
- توزيع المهام على السائقين من اجل نقل السلع إلى الزبائن، أو نقل خاص لصالح المؤسسة كالمهام.
- يقوم بتسيير 7 شاحنات نقل، 4 سيارات، بالإضافة إلى حافلة لنقل العمال.

**ب-فرع الوسائل العامة:**

- السهر على إصلاح الوسائل العامة التابعة للإدارة.
- تسديد فواتير الكهرباء، الماء.
- تحضير الوجبات والإقامة للزوار وكذلك لأفراد المؤسسة عند القيام بمهام.

**17-مصلحة الموارد البشرية:**

أ- **رئيس المصلحة** : هو المسؤول الأول في المصلحة, ومن مهامه:

- تطبيق سياسة المؤسسة فيما يخص تسيير الموارد البشرية:

- للتطبيق الكامل للاتفاقية الجماعية.

- احترام تطبيق النظام الداخلي للمؤسسة.

- المتابعة اليومية لملفات المستخدمين.

- متابعة تطور المسار المهني للمستخدمين.
- تطبيق منهجيات العمل في الإطار القانوني.
- المساهمة في إعداد الميزانية التقديرية للمصلحة.

➢ متابعة الإحصائيات:

- إعداد مخطط التكوين والسهر على تطبيقه.
- المشاركة مع رؤساء المصالح في إعداد مخطط التوظيف.
- مراقبة كشوف الأجور والرواتب للمستخدمين قبل التخليص.
- تقييم عملية تكوين المستخدمين.

**ب- فرع تسيير الموارد البشرية:**

- إعداد وتسجيل وترتيب كل الوثائق الواردة من مختلف المصالح و المتمثلة في: أمر بالقيام بمهمة، أعذار، قرار، شهادة عمل، رخصة الخروج...الخ.
- متابعة المستجدات ملفات الموارد البشرية.
- مراقبة كشف الحضور للعمال والممتهنين وتقديمها لفرع الأجور نهاية الشهر.
- التكفل بالعطل: السنوية، المرضية، الاستثنائية.
- تحرير المقررات (التقاعد، التعيين، تغيير المنصب...).

تحرير العقوبات على العمال بعد استجوابهم.

**ج- مراسل اجتماعي:**

- إنشاء ترقيم للعمال في صندوق الضمان الاجتماعي.
- دفع ملفات المرض، حوادث العمل لدى صندوق الضمان الاجتماعي.
- استرجاع مصاريف الأدوية من صندوق الضمان الاجتماعي.
- السهر على متابعة ومراقبة ملفات العمال المتواجدة في صندوق الضمان الاجتماعي.

**د- فرع الأجور:**

- تطبيق العقود الجماعية لإعداد الأجور.
- جمع المعلومات لحساب الأجور( مقدمة من فرع تسيير الموارد البشرية).
- إدخال معطيات الأجور في قاعدة البيانات.
- طبع كشف الأجور.

**18- مصلحة المحاسبة والمالية:**

**أ.المحاسبة** :هي تقنية متعارف عليها تجري بواسطتها رصد ومسايرة التدفقات المختلفة المتوجهة لنشاط المؤسسة, مهما كانت طبيعتها، ويترجم ذلك في شكل نتائج مكرسة لمردودية هذا النشاط وفعاليته.

وتتمثل تقنية المحاسبة في مجموعة من الإجراءات والطرق الفنية الموجهة لمتابعة نشاط المؤسسة، ومدى تأثيره على هيكلة أموالها أو ذمتها المالية خلال مدة معينة والتي هي السنة المالية، وعليه فيمكن القول أن المحاسبة عبارة عن أداة لكشف وتصوير المركز المالي للمؤسسة وتحديد نتائج نشاطها من حين لأخر، وإظهار مكونات حساباتها(ذمتها) إن هذه النتائج، لاسيما بين دورة مالية وأخرى فهي بصورة أشمل نظام متكامل لتنظيم ومسايرة التدفقات المتوجة لحركية الأموال أو التزامات المؤسسة عبر نشاطاتها أو حتى أنشطتها سواء مع نفسها (التصرف في التقنية,الإنتاج أو التشغيل...)، أو مع بقية المتعاملين الاقتصاديين (زبائن، موردون، مصارف، مصالح الجبائية...).

**ب.فرع الاستغلال:** يختص هذا الفرع بجانب النفقات التي تقوم بها المؤسسة، باستقبال الملفات من مختلف المصالح والهياكل الخاصة من المشتريات والخدمات.

تتمثل مهامه في :

- مسك مسودة البنك: تقيد به كل العمليات البنكية( إصدار صكوك وكذا التحويلات).
- مسك مسودة الصندوق: تقيد به كل العمليات التي تتم نقدا .
- الاستقبال والتأكد من صحة ملفات المشتريات و الخدمات المؤداة المتكونة من ملف المشتريات: – طلب الشراء.
  - الفاتورة.
  - وصل استلام.
  - طلب تلخيص.
- ملقاة الخدمات: نفس الوثائق باستثناء وصل استلام يقابله إقرار بالخدمة المؤداة.
- التأشير على طلب التخليص.
- تحرير الشيك أو إصدار التحويلات لصالح الموردين.
- التسجيلات المحاسبية في اليومية المناسبة.

إضافة إلى ذلك هناك مهام شهرية تتمثل في :

- إعداد التقارب البنكي: كما نأخذ بعين الاعتبار مسودة البنك(الخاصة بالمؤسسة) والجدول البنكي الخاص بالحسابات (الخاصة بالبنك).
- تقييد حركة المخزون الخاصة بالمادة الأولية.
- استخراج اليوميات المساعدة ودفتر الأستاذ لكل حساب للتأكد من صحة العمليات المحاسبية.
- إعداد الميزانية.

- إعداد جدول حسابات النتائج.
- التنسيق مع المديرية العامة الكائنة بسطيف حول تسيير المؤسسة بإرسال مختلف الوثائق المحاسبية (الميزانية, جدول حسابات النتائج...).

**ج. فرع الإيرادات:** يختص هذا الفرع بجانب الإيرادات الناتجة عن عملية البيع التي تقوم بها المؤسسة، فيتم فيه استقبال الملفات من مصلحة المبيعات مرفقة بالفواتير ووثائق التخليص.

تتمثل مهامه في:

- التأكد من صحة اليوميات و مطابقته للفواتير وقيمة التحويل.
- فاتورة التحويلات أو الصكوك المؤشر عليها.
- فاتورة يوميات المبيعات(الفاتورة, كيفية التسديد).
- متابعة المبيعات بالآجال.

كما أن للفرع مهام شهرية متمثلة في:

- إيقاف رقم الأعمال الشهري ومقارنته مع اليوميات المحاسبية و اليوميات المرسلة من طرف مصلحة المبيعات.
- يقوم المكلف بالتحصيل الجبائي رصد قيمة الضريبة على القيمة المضافة, حقوق الطابع وكذا الضريبة على رقم الأعمال ويصرح بها قبل 20 من الشهر الموالي.
- استخراج جدول حساب خاص بالإيرادات من أجل إعداد التقارب البنكي.

**د. فرع متابعة الاستثمارات:**

هذا الفرع مسؤول عن التحركات الخاصة بالاستثمارات من :

- الشراء لأول مرة مع إعطائه رمز خاص.
- تغيير مكان الاستثمار.
- القيام بعملية الجرد والإهلاك الخاص بالاستثمار.

يكون هذا بتسجيل كل التحركات في الحاسوب والمتابعة اليومية.

➢ **المجال البشري:**

تحتوي كل مؤسسة على مجموعة من العمال الذين بدورهم يساهمون في نشأة وتطور هذه المؤسسة والرفع من إنتاجها و تحسين مردودها فمن خلال تمهيدنا هذا وجدنا أن العدد الإجمالي لعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة هو. : 134 عامل يتوزعون حسب التسلسل المهني للفئات، والجدول التالي يضع توزيعهم حسب الفئات :

**جدول رقم (2): يمثل عدد العمال وفئاتهم.**

| الفئـــات | العـــدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| **الإطارات** | **24** | **%19** |
| **أعوان التحكم** | **62** | **%33** |
| **المنفذين** | **30** | **%48** |
| **المجموع** | **116** | **%100** |

المصدر: وثائق المؤسسة.

## المبحث الثاني: واقع التشخيص المالي عند مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة.

يستعين المراجع الخارجي خلال القيام بعمله ببعض من المؤشرات ونسب التي تساعده بالقيام بعمله وأيضا تهتم بها المؤسسة والبنك عند إعداد ملف القرض من اجل تمويل العجز في ميزانيتها أو فتح استثمارات جديدة.

### المطلب الأول: التشخيص المالي عند طلب قرض لدى البنك.

تقدم المؤسسة للبنك ملف المتمثل أساسا في الميزانية وجدول حسابات النتائج، يقوم البنك بالنظر في محتوى حسابات كل منهما لتحديد عملية تقييم حاجيات التمويل للمؤسسة.

ويحتوي ملف القرض على جميع المعطيات والمعلومات المرتبطة بطالب القرض، سواء كان شخصا طبيعيا (فرد) أو شخصا معنويا (مؤسسة)، من شأنها أن تساعد البنك في قبول أو رفضه لمنح القرض المطلوب.

- **إعداد ملف القرض:** عند إعداد ملف القرض يشكل الطلب الخطي للقرض العامل الرئيسي ويتضمن الملف عادة البنود التالية[1]:
  - تقديم المؤسسة.
  - مختلف الوثائق المتعلقة بها من وثائق قانونية، إدارية، محاسبية، جبائية، اقتصادية، مالية وتقنية.

[1] أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص 77.

- مؤشرات الهيكل المالي، مبلغ القرض مدته والغرض منه.
- طرق تسديد القرض.
- الضمانات التي يمكن تقديمها.

أي أن[1]:

أ- **تقديم المؤسسة:** يتم في هذا العنصر تحديد كل التفاصيل عن المؤسسة فيما يخص تاريخ تأسيسها، غرضها الاجتماعي، رئيسها، مسيرها، الشركاء، الزبائن الرئيسيين وكل التعديلات إن وجدت خاصة بالشركاء الجدد، زيادة رأس المال ...إلخ.

ب- **مختلف الوثائق المتعلقة بالمؤسسة:** تختلف الوثائق المرتبطة بالمؤسسة في عدة مجالات سواء كانت قانونية، إدارية، محاسبية، اقتصادية، مالية.

ت- **مؤشرات الهيكل المالي:** يتم من خلالها الحكم على التوازن المالي للمؤسسة، وبالخصوص تقدير طاقات الاستدانة والقدرة على السداد، وتقدم المؤسسة في هذا الصدد:

- ✓ حسابات رأس المال العامل والحاجة من رأس المال العامل للاستغلال.
- ✓ مخطط التمويل إذا تعلق الأمر بقرض الاستثمار الذي هو أكثر من سنة ومخطط الخزينة إذا تعلق الأمر بقرض الاستغلال الذي هو قصير المدة.
- ✓ مجموعة معينة من النسب المالية، منها نسبة السيولة، نسبة الاستدانة، نسبة التغطية، نسبة المردودية، نسبة الدوران ونسبة الاستغلال.

ث- **مبلغ القرض مدته والغرض منه:** يتم تحديده بدقة في طلب القرض.

ج- **طرق تسديد القرض:** توضح طريق تسديد من خلال وثائق تقدمها المؤسسة للبنك.

ح- **الضمانات التي يمكن تقديمها:** تختلف الضمانات التي يطلبها البنك، فمنها ضمانات شخصية وضمانات حقيقية.

**المطلب الثالث: تقييم مشروع استثماري بواسطة النسب المالية.**

في حالة تقرر المؤسسة إقامة مشروع استثماري جديد، يتولد عنه طاقات إنتاجية جديدة، من خلال زيارتنا لمؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة وإجراء مقابلة مع المسؤولين فيها اتضح لدينا أن المؤسسة تتخذ قرارها الاستثماري بالنسبة للدخول أو إقامة مشروع جديد اعتمادا فقط على تطور رقم أعمالها أو تطور إنتاجها من سنة

[1] نفس المرجع، ص ص78.77.

إلى أخرى وبالتالي توفر السيولة اللازمة التي تسمح للمؤسسة بإقامة مشروع جديد وذلك حسب متطلباته والسيولة المتوفرة، وإذا اقتضى الأمر تقوم المؤسسة بالاقتراض.

والجدول التالي يبين رقم أعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة ما يلي:

**جدول رقم (3): تطور رقم أعمال مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة للفترة 2014-2016.**

**الوحدة دج**

| السنة | حجم المبيعات |
|---|---|
| 2014 | 1101999494,38 |
| 2015 | 1185445854,17 |
| 2016 | 1575717483,17 |

المصدر: استنادا من جدول حسابات النتائج للفترة 2014-2016.

من خلال جدول تطور رقم الأعمال وشكل التالي يوضح برسم أعمدة بيانية لرقم أعمال للفترة 2014 إلى غاية 2016.

**شكل رقم(8): تطور رقم الأعمال للفترة 2014-2016.**

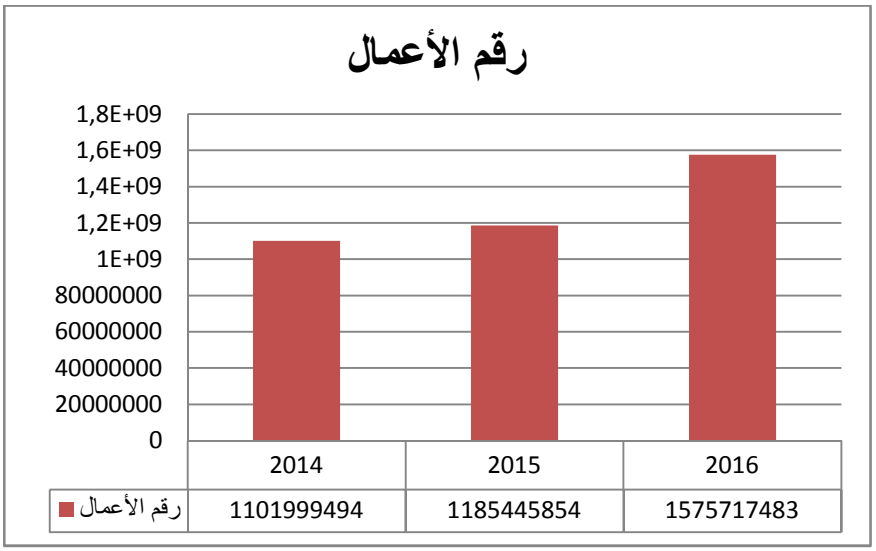


المصدر: بالاعتماد على جدول تطور رقم الأعمال المؤسسة للفترة 2014-2016.

يتضح لنا من خلال الجدول والمنحنى أعلاه أن رقم أعمال المؤسسة في سنة 2014 كان بمبلغ قيمته:1101999494,38دج لكن في السنة الموالية2015 حققت المؤسسة رقم أعمال

قيمته:1185445854,17 دج أي في خلال سنة واحدة فقط استطاعت المؤسسة أن تطور رقم أعمالها بفرق قيمته:83446360 دج، أما رقم أعمال سنة 2016 بلغت:1575717483,17دج.

**الفرع الأول: إعداد الميزانية المختصرة.**

قبل حساب النسب المالية نقوم بإعداد جدول مختصر للميزانية المالية للمؤسسة:

**1- الميزانية المختصرة سنة 2014.**

**الوحدة: دج**

**الجدول رقم (4): الميزانية المختصرة لسنة 2014.**

| الأصول | المبالغ | النسبة | الخصوم | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | 950234407.39 | %46 | الأموال الدائمة | **1287047400** | %62.22 |
| الأصول الجارية | 842599410.8 | %41 | الأموال الخاصة | 1136515116.68 | %55 |
| الخزينة الأصول | 275748859.23 | %13 | الخصوم غير جارية | 150532283,77 | %7 |
| | | | ديون قصيرة الأجل | 781535277,80 | %38 |
| **المجموع** | **2068582678** | **100%** | **المجموع** | **2068582678** | **100%** |

المصدر : ميزانيات المؤسسة.

كما يتم توضيح الأصول والخصوم سنة 2014 بالدائرة النسبية:

**الشكل رقم (9): تمثيل البياني للأصول سنة 2014.**

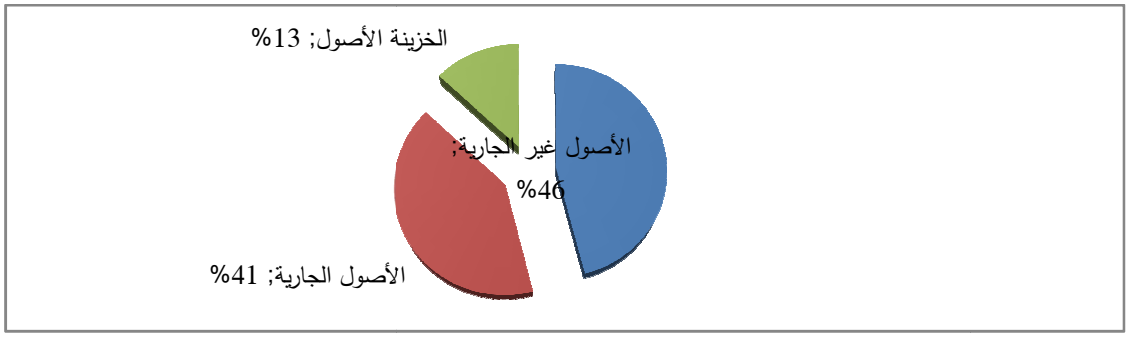


المصدر : الميزانية المختصرة.

**الشكل رقم (10): تمثيل البياني للخصوم 2014.**

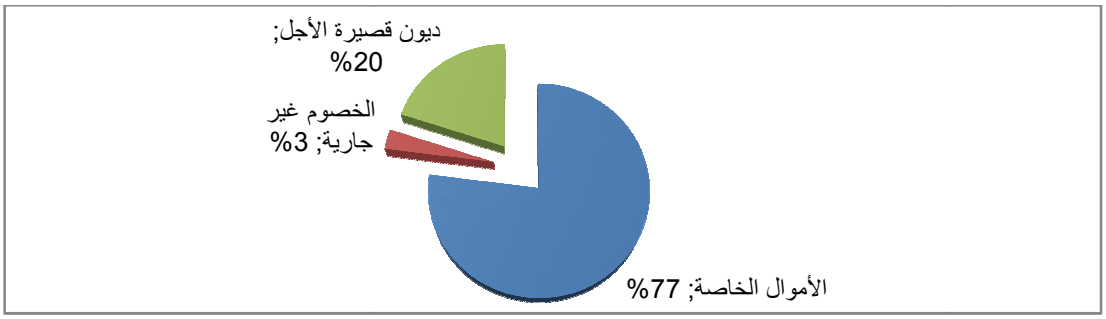


المصدر: الميزانية المختصرة.

- في جانب الأصول: تمثل الأصول غير جارية النسبة الكبيرة في المؤسسة 46% وتليها الأصول الجارية بنسبة 41%، أما الخزينة الأصول بنسبة 13%
- في جانب الخصوم: تمثل الأموال الخاصة نسبة الأكبر في الخصوم بنسبة 77% وتمثل الديون القصيرة الأجل نسبة 20%، أما الخصوم غير جارية بنسبة 3%.

**2- الميزانية المختصرة سنة 2015.**

**الجدول رقم (5): الميزانية المختصرة لسنة 2015.**

**الوحدة: دج**

| الأصول | المبالغ | النسبة | الخصوم | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | 1514897307.74 | %65 | الأموال الدائمة | **1526751402** | %65 |
| الأصول الجارية | 372433915.1 | %16 | الأموال الخاصة | 1171149156.07 | %50 |
| الخزينة الأصول | 443972000.71 | %19 | الخصوم غير جارية | 355602245.67 | %15 |
| | | | ديون قصيرة الأجل | 804551821.83 | %35 |
| **المجموع** | **2331303223** | **100%** | **المجموع** | **2331303223** | **100%** |

المصدر: ميزانيات المؤسسة.

كما يتم توضيح الأصول والخصوم سنة 2015 بالدائرة النسبية:

**الشكل رقم (11): تمثيل البياني للأصول سنة 2015.**

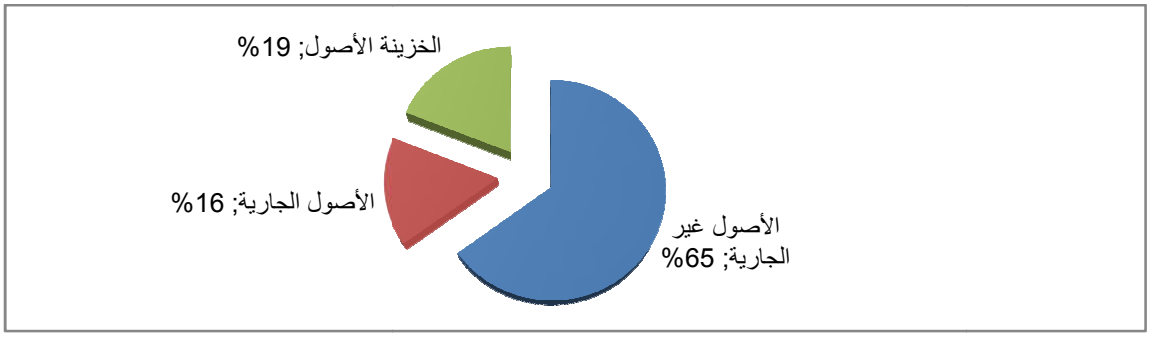


المصدر: الميزانية المختصرة.

**الشكل رقم (12): تمثيل البياني للخصوم 2015.**

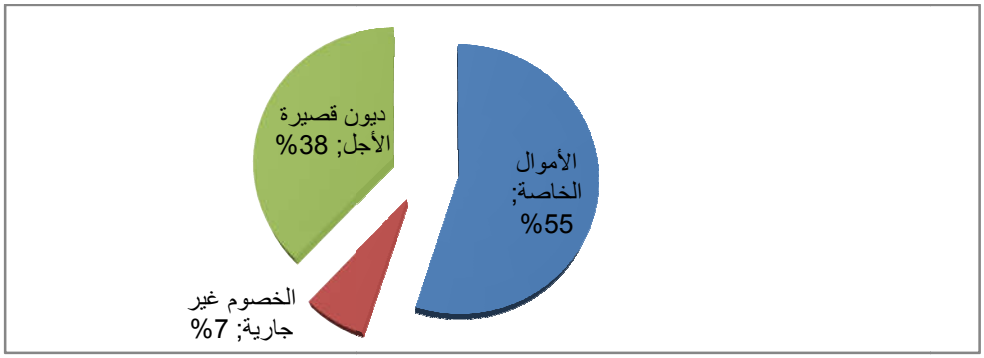


المصدر: الميزانية المختصرة.

- في جانب الأصول: تمثل الأصول غير جارية النسبة الكبيرة في المؤسسة 65% وتليها الخزينة الأصول بنسبة 19%، أما الأصول الجارية بنسبة 16%.
- في جانب الخصوم: تمثل الأموال الخاصة نسبة الأكبر في الخصوم بنسبة 55% وتمثل الديون القصيرة الأجل نسبة 38%، أما الخصوم غير جارية بنسبة 7%.

### 3- الميزانية المختصرة سنة 2016.

الوحدة: دج

**الجدول رقم (6): الميزانية المختصرة لسنة 2016.**

| الأصول | المبالغ | النسبة | الخصوم | المبالغ | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| الأصول غير الجارية | 1723121322.06 | %74 | الأموال الدائمة | **1646294094** | %71 |
| الأصول الجارية | 219749319.8 | %10 | الأموال الخاصة | 1277262170.15 | %55 |
| الخزينة الأصول | 379335665.53 | %16 | الخصوم غير جارية | 369031923.70 | %16 |
| | | | ديون قصيرة الأجل | 675912213.59 | %29 |
| **المجموع** | **2322206307** | **100%** | **المجموع** | **2322206307** | **100%** |

المصدر: ميزانيات المؤسسة.

كما يتم توضيح الأصول والخصوم سنة 2016 بالدائرة النسبية:

**الشكل رقم (13): تمثيل البياني للأصول سنة 2016.**

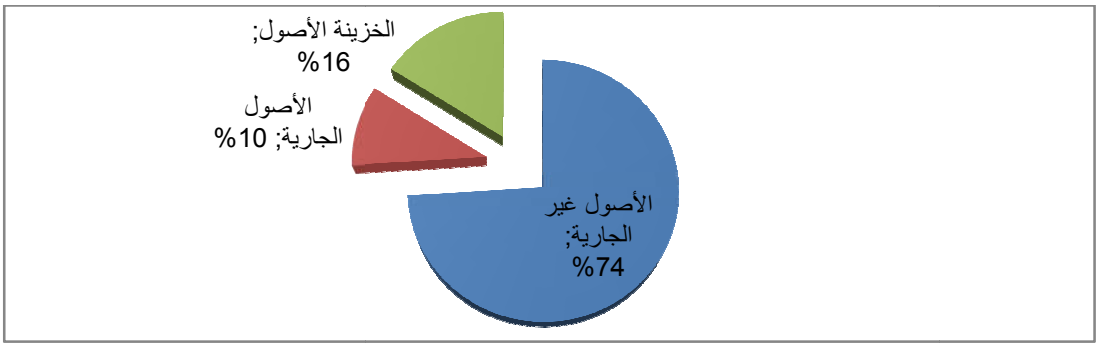


المصدر: الميزانية المختصرة.

**الشكل رقم (14): تمثيل البياني للخصوم 2016.**

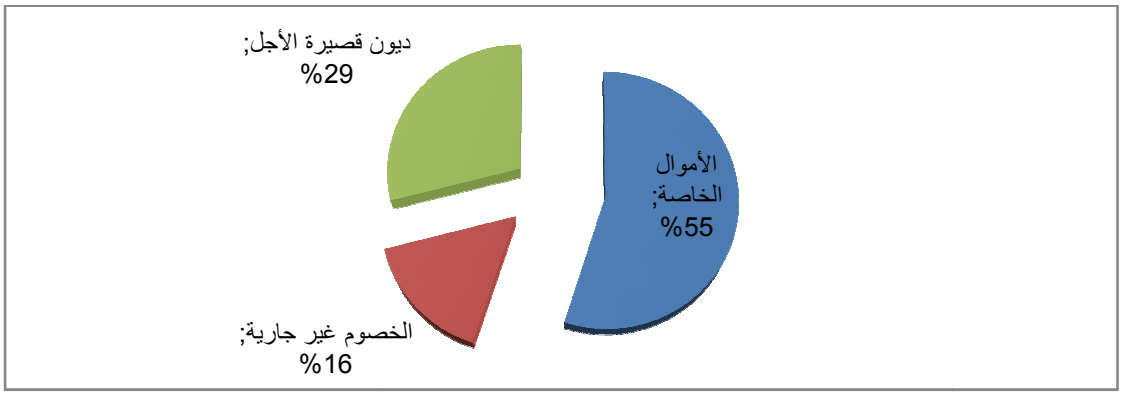


المصدر: الميزانية المختصرة.

- في جانب الأصول: تمثل الأصول غير جارية في المؤسسة نسبة74% وتليها الخزينة الأصول بنسبة 16%، أما الأصول الجارية بنسبة 10%.
- في جانب الخصوم: تمثل الأموال الخاصة بنسبة 55% وتمثل الديون القصيرة الأجل نسبة 29%، أما الخصوم غير جارية بنسبة 16%.

**ملاحظة:**

الأموال الدائمة= الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

الديون طويلة الأجل: وهي الديون التي تفوق السنة ونجد فيها ديون الاستثمارات.

**الفرع الثاني:حساب بعض النسب المالية.**

**1- نسب النشاط ( نسب الدوران):**

**جدول رقم (7): نسب النشاط للفترة 2014-2016.** **الوحدة:دج**

| البيان | قانونه | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| معدل دوران الأصول | رقم الأعمال/ مجموع الأصول | 0.53 | 0.51 | 0.68 |
| معدل دوران الأصول غير جارية | رقم الأعمال/ الأصول غير الجارية | 1.16 | 0.78 | 0.91 |
| معدل دوران الأصول الجارية | رقم الأعمال/ الأصول الجارية | 0.99 | 1.45 | 2.63 |

المصدر: الميزانية المؤسسة.

**يتضح أن:**

- **معدل دوران الأصول:** في سنة (2014) يقدر معدل دوران الأصول المؤسسة بـ: 0.53، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في أصول المؤسسة يولد 0.53 دينار من المبيعات، وهذا يدل على انخفاض كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها خلال سنة، وفي سنة (2015-2016) بلغ معدل دوران الأصول من 0.51 إلى غاية 0.68 في فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس مال.
- **معدل دوران الأصول غير الجارية:** بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، حيث بلغت النسبة سنة (2014) إلى 1.16 وهذا يعني أن كل 1دينار مستثمر من الأصول

الجارية يولد 1.16 دينار من المبيعات، ثم انخفضت في سنة (2015-2016) من 0.78إلى0.91 وهو ناتج عن زيادة في الأصول المتداولة وانخفاض مبيعات في نفس الوقت.

- **معدل دوران الأصول الجارية:** وهي تقيس قدرة الأصول المتداولة على خلق المبيعات، حيث بلغت النسبة سنة (2014) وسنة (2015) من 0.99 و 1.45، وهي نسبة في ارتفاع ناتجة عن زيادة المبيعات مقارنة مع الأصول الجارية، أما سنة (2016) بلغت نسبة إلى 2.63 وهذه النسبة مرتفعة نسبيا وهذا راجع إلى حسن تسيير المخزون.

2- **نسبة السيولة:**

**جدول رقم (8): نسب السيولة للفترة بين 2014-2016.**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| نسبة السيولة العامة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}\times 100}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$ | %143.09 | %101.47 | %88.63 |
| نسبة السيولة الجاهزة = $\frac{\text{القيم الجاهزة}\times 100}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$ | %35.28 | %55.18 | %56.12 |
| نسبة السيولة المختصرة أوالسريعة = $\frac{\text{الأصول المتداولة}-\text{المخزونات}\times 100}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$ | %132.88 | %91.82 | %75.43 |

المصدر: الميزانية المؤسسة.

**يتضح أن:**

- **نسبة السيولة العامة:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية عندما يحين أجل استحقاقها، بمعنى أن الأصول تتحول بسهولة إلى نقدية تستخدم في سداد الالتزامات قصيرة الأجل، خلال السنوات 2014-2015-2016 على التوالي، والنسبة المعيارية يجب أن تكون أكبر من الواحد.
- **نسبة السيولة الجاهزة:** هذه النسبة تعني عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أجل بواسطة أصولها المتداولة حيث حققت سنة (2014) نسبة 35.28% ثم تصعد تدريجيا سنة (2015-2016) من 55.18% إلى 56.12% وهذه النسبة أقل من 1، وهي حالة السيولة غير مطمئنة وهذا ليس من مصلحة المؤسسة.

هذا يعني حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة، وأيضا أن المؤسسة قادرة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل.

- **نسبة السيولة المختصرة أو السريعة:** هي نسبة تقتصر في دراسة السيولة على عناصر الأصول المتداولة فيما عدى المخزونات، حيث بلغت سنة (2014) نسبة 132.88% هذا يدل على وضعية المؤسسة جيدة وفي سنة (2015-2016) انخفضت نسبة 91.82% إلى 75.43% وهذه حالة سيولة غير مطمئنة وليست في مصلحة المؤسسة.

**3- نسبة المردودية :**

- **نسبة المردودية المالية:** إن كان تقييم القرض الموجه لنشاط الاستغلال فإن نسبة المردودية لابد من قياسها بالصيغة: (نتيجة السنة الصافية / الأموال الخاصة)×100.

والتي قدرت بـ:

**جدول رقم(9): نسبة المردودية المالية للفترة بين 2014-2016.** **الوحدة دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| نتيجة السنة الصافية | 43903597.61 | 50577952.94 | 107292703.58 |
| الأموال الخاصة | 1136515116.68 | 1171149156.07 | 1277262170.15 |
| **نسبة المردودية المالية** | **%3.86** | **%4.32** | **%8.40** |

المصدر: جدول حسابات النتائج والميزانية المالية للمؤسسة.

**يتضح أن:**نسبة المردودية المالية هي قدرة المؤسسة على خلق النتائج لمساهميها، وتهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة طيلة فترة الدراسة، ففي سنة (2014) بلغت 0.038 للوحدة أي أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة يولد 0.038 دينار من النتيجة، وهذا يدل على أن المؤسسة لديها كفاءة في استغلال الأموال الخاصة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية:** تحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية= (النتيجة قبل الفائدة والضريبة / مجموع الأصول)×100.

**جدول رقم(10): نسبة المردودية الاقتصادية للفترة بين 2014-2016.** **الوحدة دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| نتيجة قبل الفائدة والضريبة | 63582232.14 | 81546464.01 | 110321649.51 |
| مجموع الأصول | 2068582678.25 | 2331303223.57 | 2322206307.44 |
| **نسبة المردودية الاقتصادية** | **3.10%** | **3.50%** | **4.75%** |

المصدر: جدول حسابات النتائج والميزانية المالية للمؤسسة.

**يتضح أن:**هي تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، حيث نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة، حيث قدرت سنة (2014) بـ: 0.031 للوحدة ،أي أن كل 1 دينار تستثمره يولد 0.031 دينار من النتيجة الصافية، وفي سنة (2015) حققت 0.035 وفي سنة 2016 حققت 0.047.

- **نسبة المردودية التجارية:** تحسب كما يلي:

نسبة المردودية التجارية= (النتيجة الصافية / رقم الأعمال)×100.

وقدرت بـ:

**جدول رقم(11): نسبة المردودية التجارية للفترة بين 2014-2016.** **الوحدة دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| نتيجة الصافية | 43903597.61 | 50577952.94 | 107292703.58 |
| رقم الأعمال خارج الرسم | 1101999494.38 | 1185428084.17 | 1575717483.17 |
| **نسبة المردودية التجارية** | **3.98%** | **4.26%** | **6.80%** |

المصدر: جدول حسابات النتائج والميزانية المالية للمؤسسة.

**يتضح أن:** المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وهي تعبر عن مدى كفاءة المؤسسة في تخفيض التكاليف وفعاليتها في تعظيم الإيرادات، حيث نلاحظ أن المؤسسة في سنة (2014) حققت بنسبة 3.98% وفي (2015) حققت نسبة 4.26% وفي سنة (2016) حققت نسبة 6.80% من هنا يمكن القول أن المؤسسة مردوديتها التجارية في تحسن، وهذا راجع إلى نتيجة الدورة.

4- **نسب التمويل:** هي تقيس درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ونقوم بحساب كما يلي:

**جدول رقم(12): نسبة التمويل للمؤسسة للفترة بين 2014-2016.** **الوحدة دج**

| النسبة | قانونه | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|
| التمويل الدائم | الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية | 1.35 | 1.01 | 0.96 |
| التمويل الذاتي | الأموال الخاصة/ الأصول غير الجارية | 1.20 | 0.77 | 0.74 |
| الاستقلالية المالية | الأموال الخاصة/ مجموع الديون | 1.22 | 1.01 | 1.22 |

المصدر: الميزانية المختصرة.

**يتضح أن:**

- **نسبة التمويل الدائم:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، ففي سنة (2014-2015) بلغت نسبة من 1.35 إلى 1.01 يعني أن الأموال الدائمة تغطي بشكل كافي الأصول غير جارية، ثم بلغت سنة (2016) نسبة 0.96 يدل على أن المؤسسة لم تستطع الاعتماد على أموالها الدائمة لتمويل أصولها غير الجارية وهذا بسبب اعتمادها على خصومها الجارية ثم على خصومها الغير الجارية.
- **نسبة التمويل الذاتي:** نلاحظ أن المؤسسة سنة (2014) بلغت النسبة التمويل الذاتي إلى 1.20 يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل بأصول الثابتة وبالأموال الخاصة أما سنة (2015-2016) نلاحظ أنها أقل من 1،وهذا يدل أنها غير قادرة على تمويل بأصولها الثابتة وبأموالها الخاصة وإنما تلجأ إلى الاستعانة بالديون الطويلة الأجل.
- **نسبة الاستقلالية المالية:** نلاحظ أن المؤسسة حققت نسبة الاستقلالية المالية في سنة (2014) نسبة 1.22 للوحدة، ثم انخفضت سنة (2015) لتصل 1.01، لترجع في سنة (2016) إلى 1.22، حيث أن هذه النسبة موجبة خلال فترة الدراسة وتعبر على أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة لتغطية استخداماتها، وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا وتعتمد على تمويل داخلي.

## المبحث الثالث: المؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتمد المراجع الخارجي في عملية تشخيص المؤسسة على أدوات المالية من بينها المؤشرات التوازن المالي.

لتحليل التوازنات المالية في المؤسسة نعتمد على ثلاث مستويات هي:

. رأس المال العامل FR.

. الاحتياجات لرأس المال العامل BFR .

. الخزينة الصافية TN.

### المطلب الأول: رأس المال العامل(FR).

يمثل ذلك جزء من الموارد المالية المخصص لتمويل الأصول الجارية أي أنه يمثل فائض الموارد الدائمة بعدة تغطية كامل الأصول الثابتة حيث يمثل هامش أمان تستعمله المؤسسة.

يتم حساب رأس المال العامل وفق منظورين، من أعلى الميزانية:

| رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة. |
|---|

ومن أسفل الميزانية:

| رأس المال العامل = الأصول المتداولة– الديون القصيرة الأجل. |
|---|

ويعتبر رأس المال العامل من أسفل الميزانية عن مدى قدرة المؤسسة على تغطية جميع التزاماتها قصيرة أجل عن طريق أصولها المتداولة.

- حساب رأس المال العامل بطريقتين:

### 1- من أعلى الميزانية:

**الجدول رقم (13) : يوضح تطور رأس المال العامل FR من أعلى الميزانية. الوحدة: دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| الأموال الدائمة | 1287047400 | 1526751402 | 1646294094 |
| -الأصول الثابتة | 950234407.39 | 1514897307.74 | 1723121322.06 |
| FR | **336812992** | **11854094** | **-76827228** |

المصدر : الميزانيات المالية.

### 2- من أسفل الميزانية:

**الجدول رقم (14) : يوضح تطور رأس المال العامل FR من أسفل الميزانية. الوحدة: دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| الأصول الجارية | 1118348270.86 | 816405915.83 | 599084985.38 |
| - ديون قصيرة الأجل | 781535277.80 | 804551821.83 | 675912213.59 |
| FR | **336812992** | **11854094** | **-76827228** |

المصدر: اعتمادا على الميزانيات المالية.

من خلال الجدول رأس المال العامل كان موجبا في السنة الأولى والثانية للدراسة (2014-2015)، يعني أن المؤسسة متوازنة ماليا وأنها تمكنت من تمويل احتياجاتها الطويلة المدى وحققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

وفي السنة(2016) كان رأس المال العامل سالب يشير إلى أن المؤسسة عجزت في تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها.

من خلال جدول تطور رأس المال العامل وشكل التالي يوضح برسم أعمدة بيانية لتطور FR للفترة من2014إلى2016.

**الشكل رقم (15) : تطور رأس المال العامل في الفترة ما بين 2014 / 2016 .**

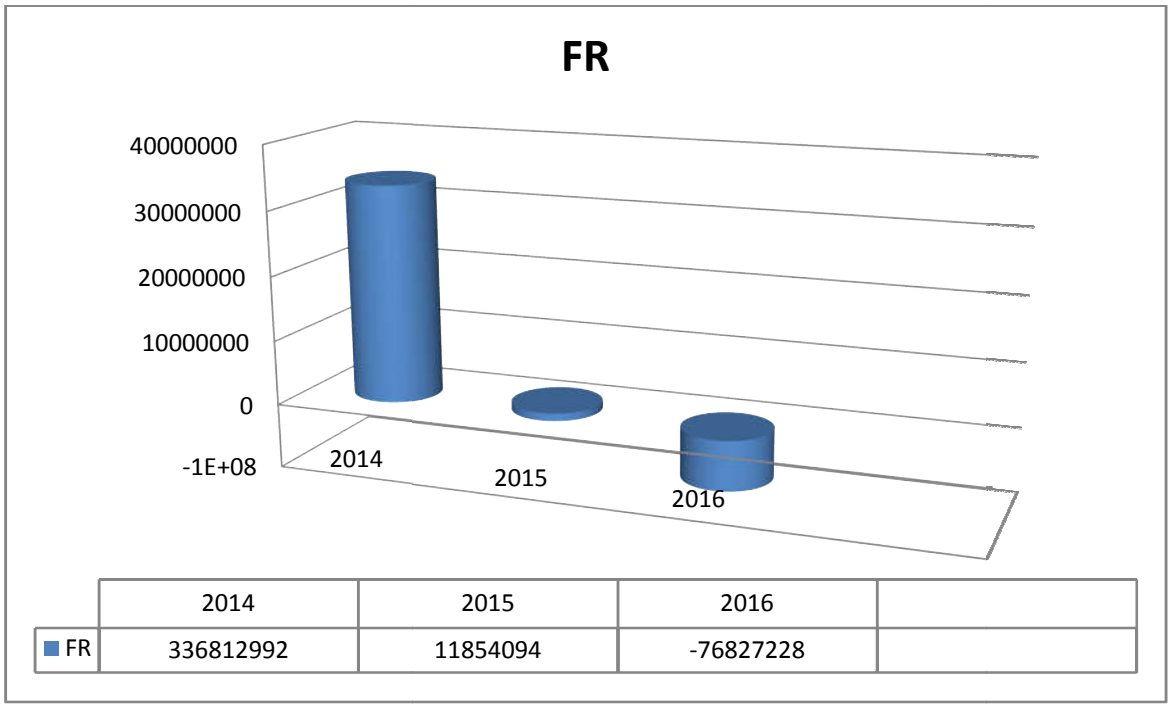


| | 2014 | 2015 | 2016 | |
|---|---|---|---|---|
| FR | 336812992 | 11854094 | -76827228 | |

المصدر: اعتماد على الجدول رقم 14.

## المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل (BFR).

ينشأ الاحتياج لرأس المال العامل من عدم قدرة المؤسسة على التوفيق بين دورة الاستغلال والديون قصيرة الأجل فينشأ خلل في تمويل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ما عدا السلفات المصرفية، فإذا كان الفرق موجبا يعني أن هناك خلل تتم تغطيته بالموارد الدائمة أي الاستثمار ويتم حسابه كما يلي:

**احتياجات رأس المال العامل** = (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون القصيرة الأجل – سلفات مصريفية)

**جدول رقم (15) : احتياجات رأس المال العامل BFR.**

الوحدة: دج

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| الأصول المتداولة | 1118348270.86 | 816405915.83 | 599084985.38 |
| القيم الجاهزة | 275748859.23 | 443972000.71 | 379335665.53 |
| **(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) '1'** | **842599410.8** | **372433915.1** | **219749319.8** |
| ديون قصيرة الأجل | 781535277.80 | 804551821.83 | 675912213.59 |
| سلفات مصرفية | – | – | – |
| **(ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية) '2'** | 781535277.80 | 804551821.83 | 675912213.59 |
| **BFR = (2-1)** | **61064133** | **-432117906.7** | **-456162893.7** |

المصدر : بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة.

**يتضح أن:** يبين من خلال الجدول أن احتياج رأس المال العامل في السنة 2014 موجب ما يعني أن الاحتياجات أكبر من الموارد التمويلية، أما السنة 2015 و2016 حققت المؤسسة احتياج في رأس المال سالب ما يبين أن الموارد التمويلية للمؤسسة أكبر من احتياجاتها وهي حالة جيد بالنسبة للمؤسسة.

من خلال جدول تطور احتياج في رأس المال الشكل التالي يوضح برسم أعمدة بيانية للفترة 2014 إلى غاية 2016.

**الشكل رقم (16): تطور الاحتياج في رأس المال العامل في الفترة ما بين 2016/2014.**

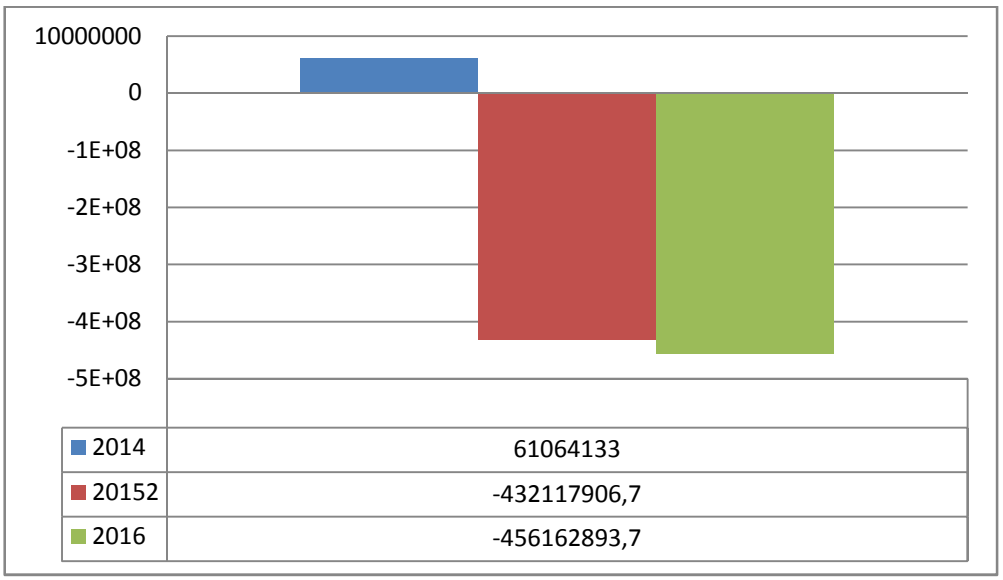


المصدر : بالاعتماد على جدول BFR.

**التفسير:** يعود السبب في تحقيق المؤسسة احتياج لرأس المال العامل موجب سنة 2014 إلى أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، وذلك لتغطية احتياجات الدورة وتقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتطلب وجود رأس مال عامل موجب لتغطية هذا العجز.

يعود السبب في تحقيق احتياج لرأس المال العامل سالب سنة 2016/2015 إلى أن المؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى أي موارد أخرى، ونقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

وبالتالي يمكن القول بأن المؤسسة استطاعت التحكم بشكل مقبول في ديونها وتفاوض مع العملاء من أجل منح آجال طويلة لذلك ولد لديها سير مالي.

**المطلب الثالث: الخزينة الصافيةTN.**

الخزينة الصافية هي فرق بين رأس المال العامل FR واحتياج رأس المال العاملBFR، وهي القيم السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بعد طرح احتياجات رأس المال العامل، والجدول التالي يوضح تغيرات الخزينة خلال فترة الدراسة:

**الخزينة الصافية** = رأس المال العامل– الاحتياج لرأس المال العامل ⟸ TN = FR – BFR

أو:

| |
|---|
| الخزينة الصافية =خزينة الأصول – خزينة الخصوم. |

**الجدول رقم (16): تطور الخزينة الصافية TN.**

**الوحدة: دج**

| البيان | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|
| FR | 336812992 | 11854094 | -76827228 |
| -BFR | 61064133 | (-432117906.7) | (-456162893.7) |
| **= TN** | 275748859 | 443972000 | 379335665 |

المصدر : بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال جدول تطور الخزينة الصافية الشكل التالي يوضح برسم أعمدة بيانية للفترة 2014 إلى غاية 2016.

**الشكل رقم (17) : تطور الخزينة خلال في الفترة ما بين 2016/2014.**

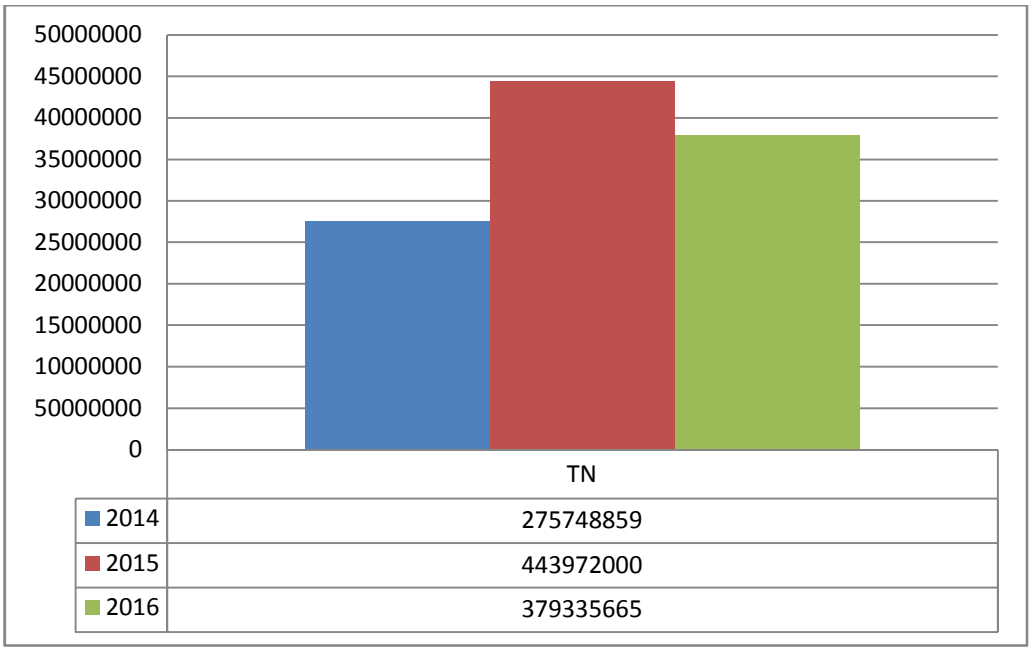


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول TN.

**يتضح أن:** من خلال الجدول تطور الخزينة الصافية والأعمدة البيانية أن المؤسسة حققت خزينة موجبة في سنوات الدراسة الثلاث هذا يدل أن رأس المال العامل أكبر من احتياج رأس المال العامل وقد تم تغطيته، وبتالي تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات. **التفسير:** يعود السبب في ارتفاع وانخفاض الخزينة إلى وجود علاقة طردية بين رأس المال العامل FR والخزينة الصافية TN، وعكسية بين احتياج لرأس المال العاملBFR والخزينة الصافية TN عند وجود خزينة سالبة.

**خلاصة الفصل:**

بعد استعراضنا لأدوات المراجعة التحليلية في الفصل الثاني من 2014 إلى غاية 2016، حيث قمنا بعرض الميزانيات المالية للمؤسسة بالتفصيل وإعداد الميزانيات المختصرة وتحليلها باستخدام أدوات التشخيص المالي المتمثلة في النسب المالية والتوازن المالي، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلا أنها توجد بعض الاختلالات خلال الفترة المدروسة، بحث يتحتم على مسيرها اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الأخطاء، التي تمكنهم من تقديم ملف القرض الاستثماري لدى البنك لإنشاء مشروع جديد أو توسيع في مشروعات المؤسسة الحالية لأن بعد تشخيص المالي باستخدام النسب المالية تبين لنا من خلال معدلات السيولة أن لها استقلالية مالية وأنها تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل استثماراتها.

# الخاتمة العامة

## الخاتمة:

تناول هذا الموضوع إلى أهمية استخدام المراجعة التحليلية في التشخيص المالي للمؤسسة من خلال إطاره النظري والتطبيقي، وكانت هذه الدراسة محاولة توفيق بين جانب النظري حيث يعتبر موضوع المراجعة التحليلية من بين الوسائل وطرق المهمة التي يعتمد عليها المراجع الخارجي في تشخيص وضعية مالية للمؤسسة باكتشاف الأخطاء والغش بأدلة إثبات، حيث أن التشخيص المالي مهم في معرفة الوضع الحالي للمؤسسة الذي يمكنها من اتخاذ القرارات أو فتح استثمارات جديدة في المستقبل.

وتم توصل لعدة نتائج، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- فحص صحة المعلومات وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أسس الصحيحة عند بدأ بعملية المراجعة التحليلية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.
- من المتطلبات استخدام المراجعة التحليلية للتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية هي الاستخدام الجيد للمراجعة التحليلية وتوفير المعلومات اللازمة للقيام المراجع بعمله على أكمل وجه.
- المراجعة التحليلية ليس قاصرة على إجراءات تنتهي بتقرير بل أيضا لأغراض منح قروض أو اتخاذ قرار التوسع في النشاط المؤسسة.
- يساعد التشخيص المالي إدارة المؤسسة على رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية ومنه يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة.
- يمكن للمراجع الخارجي استخدام المراجعة التحليلية في أي مرحلة من مراحل التدقيق في المؤسسة محل المراجعة.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن إثبات صحة الفرضيات كما يلي:

**الفرضية الأولى:** تستخدم المراجعة التحليلية في رفع من كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية من خلال دراسة ومقارنة بين البيانات من أجل اكتشاف الأخطاء غير العادية أو الشاذة منها الموجودة بالقوائم المالية، حيث تعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي قد يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن الضعف والقوة في المؤسسة محل المراجعة وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

**الفرضية الثانية:** يهدف التشخيص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف للمؤسسة مع تحسين الوضع المالي والتسيير الفعال باستخدام عملية تحليل ومعالجة البيانات المالية المتاحة

عـن المؤسسـة وتشـخيص أي مشـكلة تواجههـا ثـم تقيـيم أدائهـا وذلـك بغيـة الوصـول علـى معلومـات ماليـة تفيـدها وتسـاعدها أكثـر فـي عمليـة اتخـاذ القـرارات الاسـتثمارية أو الإداريـة، وهـذا مـا يثبـت صحة الفرضية.

**الفرضـية الثالثـة:** اعتمـاد علـى النسـب الماليـة فـي التشـخيص يقـيس مـدى فعاليـة المؤسسـة فـي اسـتخدام مواردهـا الماليـة، حيـث يعتمـد المراجـع الخـارجي فـي اسـتخدامه للمراجعـة التحليليـة علـى أدوات التحليـل المـالي فـي تشخيصـه للمؤسسـة للمسـاهمة فـي اتخـاذ القـرار الاسـتثماري فيهـا، وتعتبـر النسـب الماليـة والمؤشـرات التـوازن المـالي مـن أهـم أدوات التحليـل المـالي التـي تسـاعده فـي التشـخيص المـالي، لأنهـا تعطـي للمسـير صـورة جيـدة عـن عمليـات المؤسسـة ووضـعها المـالي، وتسـاعده أيضـا علـى معرفـة مـدى قـدرة المؤسسـة علـى الاسـتمرار ومـا إذا كـان وضـعها المـالي فـي تحسـن أو تـدهور خـلال فتـرة مـن الـزمن ومـدى الـتحكم فـي تسـيير المؤسسـة لمواردهـا، وهـذا مـا يثبـت صحة الفرضية.

**التوصيات:**

- التشجيع على تطبيق استخدام المراجعة التحليلية في الجزائر من أجل تقليل من تكاليف المراجعة وتقليل من أخطاء.
- تطبيق المعرفة التي تم الحصول عليها من خلال المراجعات السابقة، وفهم النظام المحاسبي وفحص النظام الرقابة الداخلية وتأكد من سلامته.
- من التوصيات المتكررة على مراجعي الحسابات استخدام برامج التدقيق في عملهم لتساهم في سرعة ودقة عمل في المؤسسة المراد مراجعتها.
- يجب أن تحظى استخدام المراجعة التحليلية بالاهتمام والتطبيق في الواقع المؤسسات، ولما لها من أهمية كبيرة في عملية اتخاذ القرار.
- تطوير من مهارات وقدرات المراجع الخارجي وتأكد من مصادر المعلومات المتحصل عليها، وعدم اعتماده على المعلومات داخل المؤسسة فقط.
- الاعتماد على أساليب الكمية البسيطة في التشخيص المالي باستخدام المراجعة التحليلية، لأنها تعطي نتائج دقيقة وموثقة وتستعمل في اتخاذ القرارات المستقبلية للمؤسسة.

**آفاق البحث:**

- مساهمة المراجعة التحليلية في تقييم المؤسسة باستخدام التحليل المالي.
- دور المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- أساليب المراجعة الحديثة في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الجزائرية.

# المراجع

**قائمة المراجع:**

**أولا: المراجع باللغة العربية.**

**I. الكتب:**


1- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الحديث للحسابات**، دار صفاء، عمان، 1999.

2- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق وتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق**، دار صفاء، عمان، 2012.

3- ألفين ارينز، جيمس لوبك، **المراجعة مدخل متكامل**، المملكة العربية السعودية: دار المريخ، الرياض، 2000.

4- حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

5- خميسي شيحة، **التسيير المالي للمؤسسة**، دار هومة، الجزائر، 2010.

**6-** شحاتة السيد شحاتة ،منصور أحمد البديوي، **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، القاهرة،2003.

7- عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار صفاء، عمان،2000.

**8-** عبد الفتاح الصحن، محمد ناجي درويش، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2004.

**9-** محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية**، دار وائل، عمان، ط2،2006.

**10-** منير إبراهيم هندي، **الإدارة المالية:مدخل تحليلي معاصر**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط4، 1999.

**11-** ناصر دادي عدون، **التحليل المالي**، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، ط 2، 1994.

12- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل،2006.

## II. الرسائل والأطروحات:


1- أحلام مخبي، **تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك**، مذكرة ماجستير(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006.

2- اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير (غ م)، قسم العلوم التجارية، جامعة حاج لخضر باتنة، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2008 /2009.

3- براهيمي سمية، **مساهمة المراجعة التحليلية في اتخاذ القرارات الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة دكتوراه(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

4- بولحبال فريد، **استخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين أداء عملية المراجعة**، مذكرة الماجستير(غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة،2010/2009.

5- بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس،2009/2008.

6- توفيق سميح محمد الاغوات، **دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية**، مذكرة الماجستير، جامعة الإسراء،الأردن، 2015/2014.

7- شباح نعيمة، **دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة الجزائرية**، مذكرة ماجستير،غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

8- شريقي عمر، **التنظيم المهني للمراجعة**، رسالة دكتوراه (غ م)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2012/2011.

9- عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير (غ م)، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001.

10- محمد خير منير عراب، **دور الإجراءات التحليلية في كشف التحريفات الجوهرية في البيانات المالية**، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

11- نيفين عبد الله أبو سمهدانة، **مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة**، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة، 2006.

12- إسماعيل محمد مطر، مدى استخدام إجراءات المراجعة التحليلية من قبل المدققين الداخليين في المصارف العاملة في قطاع غزة، مذكرة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2015.

**III. المجلات والملتقيات:**

1- الأرقم عبد الحفيظ، بن فليس أحمد، **مراقبة ومراجعة الحسابات**، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة،2001.

2- الحمود تركي، **المراجعة التحليلية ومدى استعمالها من قبل مدققي الحسابات في الأردن**، العدد2، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، 1991.

3- حسام عامر، **المراجعة التحليلية**، منتدى شبكة المحاسب العربي، تاريخ زيارة للموقع 2018/03/09، https//accdiscussion.com/acc1784.html

4- دردودي لحسن، **التشخيص المالي**، مطبوعة جامعية لطبة أولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015/2014 ص11.

5- على محمد موسى، **إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع**، المجلة الجامعة الزاوية، ليبيا، العدد الخامس عشر، كلية الاقتصاد، المجلد الثاني، 2013.

6- عمرو سقا، **مدى مساهمة الإجراءات التحليلية في مراجعة المخزون مع التطبيق على شركة أكبيطرة**، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق،المجلد 29، السنة 2013.

7- زهرة حسن العامري، السيد على خلف الركابي، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل الالكترونية، العراق، العدد الثالث والستون،2007. http://repository.uobabylon.edu.iq/economy.aspx

8- زينب جابر يوسف وآخرون، **الفحص التحليلي لحسابات الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية للمنطقة الجنوبية**، العدد2، مجلة التقني،المجلد العشرون، السنة 2008.

9- سارة محمد برمه محمد وآخرون، **دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، كلية التجارة، السودان، العدد الثاني، 2016.

10-وكال نور الدين، خليفة الحاج، **التشخيص المالي أداة لرسم الإستراتيجية المالية للمؤسسة**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة العربي التبسي، تبسة.2012.

**IV. قوانين وأوامر:**

1- الاتحاد الدولي للمحاسبيين، **إصدارات الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة**، 2008.
http://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit%20Book%202008%20P1%20pdf

2- المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق**،المجلس الوطني للمحاسبة، المصف الوطني للخبراء المحاسبيين، معيار الجزائري للتدقيق رقم 520 .**http://www.cn-onec.dz/index.php**

**ثانيا: مراجع بالغة الإنجليزية.**

1- Mary Ellen Biery,**What Are Analytical Procedures and When Are They Used?**, http://accountingweb.com/technology,(date of visite :Fev 12th 2018).
2- Acca on the WEB, **Analytical Procedures**, http:/ accaglobal.com/technical–articles/analytical-procedures.html,(date last updated 2 Feb 2018).

# الملاحق

# الملحق رقم (1)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 8:58
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

| ACTIF | NOTE | 2014 | | | 2013 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | 276 426,56 | 228 452,99 | 47 973,57 | 93 396,79 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | 16 478 991,99 | | 16 478 991,99 | 16 478 991,99 |
| Bâtiments | | 1 175 857 723,09 | 381 595 695,06 | 794 262 028,03 | 804 706 347,20 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 100 269 022,09 | 1 051 031 225,65 | 49 237 796,44 | 15 023 079,72 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations encours | | 76 599 480,20 | | 76 599 480,20 | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 87 600,00 | | 87 600,00 | 87 600,00 |
| Impôts différés actif | | 13 520 537,16 | | 13 520 537,16 | 15 359 344,36 |
| Laison inter-complexe | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 2 383 089 781,09 | 1 432 855 373,70 | 950 234 407,39 | 851 748 760,06 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 79 803 426,48 | | 79 803 426,48 | 52 626 341,65 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | 583 917 637,71 | 438 954 964,53 | 144 962 673,18 | 156 628 403,58 |
| Autres débiteurs | | 31 570 463,33 | 13 737 151,36 | 17 833 311,97 | 18 153 726,83 |
| Impôts et assimilés | | | | | 6 213 716,63 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 600 000 000,00 | | 600 000 000,00 | 600 000 000,00 |
| Trésorerie | | 275 748 859,23 | | 275 748 859,23 | 230 386 483,43 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 1 571 040 386,75 | 452 692 115,89 | 1 118 348 270,86 | 1 064 008 672,12 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 3 954 130 167,84 | 1 885 547 489,59 | 2 068 582 678,25 | 1 915 757 432,18 |

# الملحق رقم (2)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 8:59
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

| | NOTE | 2014 | 2013 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 896 260 000,00 | 896 260 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | 196 351 519,07 | 267 064 606,62 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | 43 903 597,61 | 69 444 358,75 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | -140 157 446,30 |
| Comptes inter unité | | | |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 136 515 116,68** | **1 092 611 519,07** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 109 087 268,26 | |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 41 445 015,51 | 52 950 223,78 |
| **TOTAL II** | | **150 532 283,77** | **52 950 223,78** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 29 286 883,38 | 15 860 672,04 |
| Impôts | | 6 452 345,61 | 3 503 005,88 |
| Autres dettes | | 745 796 048,81 | 750 832 011,41 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **781 535 277,80** | **770 195 689,33** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **2 068 582 678,25** | **1 915 757 432,18** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

# الملحق رقم(3)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:12/04/2018 10: 7
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire**

| | NOTE | 2014 | 2013 |
|---|---|---|---|
| **Chffre d'Affaire** | | 1 101 999 494,38 | 1 210 664 748,86 |
| Ventes de marchandises | | 3 907 176,46 | 1 682 493,28 |
| Ventes de produits finis | | 1 083 249 359,60 | 1 193 869 015,24 |
| Ventes autres produits | | 1 096 079,92 | 673 036,69 |
| Autres prestations | | 13 746 878,40 | 14 440 203,65 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | -77 439,60 | -9 338 450,40 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 1 619 900,39 | 1 981 266,67 |
| Prouduit par nature inter-unité | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 103 541 955,17** | **1 203 307 565,13** |
| Achats consommés | | -910 897 538,26 | -1 004 107 316,42 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -24 490 583,56 | -22 618 367,88 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-935 388 121,82** | **-1 026 725 684,30** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **168 153 833,35** | **176 581 880,83** |
| Charges de personnel | | -108 797 390,29 | -107 062 588,70 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -4 190 773,79 | -4 160 690,02 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **55 165 669,27** | **65 358 602,11** |
| Autres produits opérationnels | | 1 197 523,48 | 9 262 611,21 |
| Autres charges opérationnelles | | -2 325 200,84 | -1 041 759,79 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -476 550 281,23 | -475 360 212,79 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 472 398 092,78 | 476 430 728,19 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **49 885 803,46** | **74 649 968,93** |
| Produits financiers | | 13 800 000,01 | 13 603 561,65 |
| Charges financières | | -103 571,33 | |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **13 696 428,68** | **13 603 561,65** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **63 582 232,14** | **88 253 530,58** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -17 839 827,33 | -19 006 666,93 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | -1 838 807,20 | 197 495,10 |
| participation des travailleurs au bénifice | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **1 590 937 571,44** | **1 702 604 466,18** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-1 547 033 973,83** | **-1 633 160 107,43** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **43 903 597,61** | **69 444 358,75** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **43 903 597,61** | **69 444 358,75** |
| Ventes de marchandises | | | |

# الملحق رقم(4)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 9: 0
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

| ACTIF | NOTE | 2015 | | | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 276 426,56 | 266 831,85 | 9 594,71 | 47 973,57 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 16 478 991,99 | | 16 478 991,99 | 16 478 991,99 |
| Bâtiments | | 1 176 277 723,09 | 394 662 894,55 | 781 614 828,54 | 794 262 028,03 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 459 446 649,60 | 1 058 909 018,93 | 400 537 630,67 | 49 237 796,44 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 303 040 431,13 | | 303 040 431,13 | 76 599 480,20 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 87 600,00 | | 87 600,00 | 87 600,00 |
| Impôts différés actif | | 13 128 230,70 | | 13 128 230,70 | 13 520 537,16 |
| Laison inter-complexe | | | | | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **2 968 736 053,07** | 1 453 838 745,33 | **1 514 897 307,74** | **950 234 407,39** |
| **ACTIF COURANT** | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 77 697 251,21 | | 77 697 251,21 | 79 803 426,48 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 479 386 825,51 | 404 784 441,35 | 74 602 384,16 | 144 962 673,18 |
| Autres débiteurs | | 33 871 431,11 | 13 737 151,36 | 20 134 279,75 | 17 833 311,97 |
| Impôts et assimilés | | | | | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | 200 000 000,00 | | 200 000 000,00 | 600 000 000,00 |
| Trésorerie | | 443 972 000,71 | | 443 972 000,71 | 275 748 859,23 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **1 234 927 508,54** | 418 521 592,71 | **816 405 915,83** | **1 118 348 270,86** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **4 203 663 561,61** | 1 872 360 338,04 | **2 331 303 223,57** | **2 068 582 678,25** |

# الملحق رقم(5)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 9: 0
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

| | NOTE | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 896 260 000,00 | 896 260 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | 224 293 433,13 | 196 351 519,07 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | 50 595 722,94 | 43 903 597,61 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | |
| Comptes inter unité | | | |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 171 149 156,07** | **1 136 515 116,68** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 313 820 000,00 | 109 087 268,26 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | 2 749 130,11 | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 39 033 115,56 | 41 445 015,51 |
| **TOTAL II** | | **355 602 245,67** | **150 532 283,77** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 122 375 923,78 | 29 286 883,38 |
| Impôts | | 22 401 516,05 | 6 452 345,61 |
| Autres dettes | | 659 774 382,00 | 745 796 048,81 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **804 551 821,83** | **781 535 277,80** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **2 331 303 223,57** | **2 068 582 678,25** |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

# الملحق رقم(6)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:12/04/2018 10:10
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire**

| | NOTE | 2015 | 2014 |
|---|---|---|---|
| **Chffre d'Affaire** | | 1 185 428 084,17 | 1 101 999 494,38 |
| Ventes de marchandises | | 9 962 471,57 | 3 907 176,46 |
| Ventes de produits finis | | 1 159 481 646,85 | 1 083 249 359,60 |
| Ventes autres produits | | 1 550 105,41 | 1 096 079,92 |
| Autres prestations | | 14 433 860,34 | 13 746 878,40 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 284 868,63 | -77 439,60 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 1 319 700,44 | 1 619 900,39 |
| Prouduit par nature inter-unité | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 187 032 653,24** | **1 103 541 955,17** |
| Achats consommés | | -994 526 836,92 | -910 897 538,26 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -21 612 813,79 | -24 490 583,56 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-1 016 139 650,71** | **-935 388 121,82** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **170 893 002,53** | **168 153 833,35** |
| Charges de personnel | | -118 701 082,09 | -108 797 390,29 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -3 488 523,43 | -4 190 773,79 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **48 703 397,01** | **55 165 669,27** |
| Autres produits opérationnels | | 495 309,36 | 1 197 523,48 |
| Autres charges opérationnelles | | -1 053 476,94 | -2 325 200,84 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -498 103 653,36 | -476 550 281,23 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 506 127 910,04 | 472 398 092,78 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **56 169 486,11** | **49 885 803,46** |
| Produits financiers | | 25 503 302,18 | 13 800 000,01 |
| Charges financières | | -126 324,28 | -103 571,33 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **25 376 977,90** | **13 696 428,68** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **81 546 464,01** | **63 582 232,14** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -17 570 800,01 | -17 839 827,33 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | -3 141 436,57 | -1 838 807,20 |
| participation des travailleurs au bénifice | | -10 256 274,49 | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **1 719 159 174,82** | **1 590 937 571,44** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-1 668 581 221,88** | **-1 547 033 973,83** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **50 577 952,94** | **43 903 597,61** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **50 577 952,94** | **43 903 597,61** |
| Ventes de marchandises | | | |

# الملحق رقم (7)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 9: 3
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

**BILAN (ACTIF) -copie provisoire**

| ACTIF | NOTE | 2016 | | | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| | | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | 276 426,56 | 276 426,56 | | 9 594,71 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | 16 478 991,99 | | 16 478 991,99 | 16 478 991,99 |
| Bâtiments | | 1 176 277 723,09 | 407 740 594,11 | 768 537 128,98 | 781 614 828,54 |
| Autres immobilisations corporelles | | 1 467 342 840,80 | 1 076 997 633,54 | 390 345 207,26 | 400 537 630,67 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | 315 073 917,43 | | 315 073 917,43 | 303 040 431,13 |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | 200 000 000,00 | | 200 000 000,00 | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 235 940,00 | | 235 940,00 | 87 600,00 |
| Impôts différés actif | | 12 614 635,64 | | 12 614 635,64 | 13 128 230,70 |
| Laison inter-complexe | | 19 835 500,76 | | 19 835 500,76 | |
| **TOTAL ACTIF NON COURANT** | | **3 208 135 976,27** | 1 485 014 654,21 | **1 723 121 322,06** | **1 514 897 307,74** |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 89 213 232,48 | | 89 213 232,48 | 77 697 251,21 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | 482 068 308,62 | 366 985 158,03 | 115 083 150,59 | 74 602 384,16 |
| Autres débiteurs | | 3 517 386,51 | | 3 517 386,51 | 20 134 279,75 |
| Impôts et assimilés | | 25 672 701,63 | 13 737 151,36 | 11 935 550,27 | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | 200 000 000,00 |
| Trésorerie | | 379 335 665,53 | | 379 335 665,53 | 443 972 000,71 |
| **TOTAL ACTIF COURANT** | | **979 807 294,77** | 380 722 309,39 | **599 084 985,38** | **816 405 915,83** |
| **TOTAL GENERAL ACTIF** | | **4 187 943 271,04** | 1 865 736 963,60 | **2 322 206 307,44** | **2 331 303 223,57** |

# الملحق رقم(8)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:23/04/2018 9: 3
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

| | NOTE | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | | |
| Capital émis | | 896 260 000,00 | 896 260 000,00 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | 273 679 156,07 | 224 293 433,13 |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | | 107 292 703,58 | 50 595 722,94 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | | |
| Comptes inter unité | | 30 310,50 | |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| **TOTAL I** | | **1 277 262 170,15** | **1 171 149 156,07** |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 313 820 000,00 | 313 820 000,00 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | 5 264 480,98 | 2 749 130,11 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | 49 947 442,72 | 39 033 115,56 |
| **TOTAL II** | | **369 031 923,70** | **355 602 245,67** |
| **PASSIFS COURANTS:** | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 33 040 612,53 | 122 375 923,78 |
| Impôts | | 3 390 573,88 | 22 401 516,05 |
| Autres dettes | | 639 481 027,18 | 659 774 382,00 |
| Trésorerie passif | | | |
| **TOTAL III** | | **675 912 213,59** | **804 551 821,83** |
| **TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)** | | **2 322 206 307,44** | **2 331 303 223,57** |
| | | | |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d"états financiers consolidés

# الملحق رقم(9)

CEREALES LES ZIBANS -COMPLEXE
ROUTE NATIONNAL N°03 EL-KANTAR EL KANTARA -W- BISKRA

EDITION_DU:12/04/2018 10: 9
EXERCICE:01/01/16 AU 31/12/16

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire**

| | NOTE | 2016 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **Chffre d'Affaire** | | 1 575 717 483,17 | 1 185 428 084,17 |
| Ventes de marchandises | | 4 597 030,00 | 9 962 471,57 |
| Ventes de produits finis | | 1 554 957 149,06 | 1 159 481 646,85 |
| Ventes autres produits | | 782 635,03 | 1 550 105,41 |
| Autres prestations | | 15 380 669,08 | 14 433 860,34 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 1 784 141,94 | 284 868,63 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | 1 616 510,47 | 1 319 700,44 |
| Prouduit par nature inter-unité | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | **1 579 118 135,58** | **1 187 032 653,24** |
| Achats consommés | | -1 293 391 044,42 | -994 526 836,92 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -35 660 612,78 | -21 612 813,79 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | **-1 329 051 657,20** | **-1 016 139 650,71** |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | **250 066 478,38** | **170 893 002,53** |
| Charges de personnel | | -152 709 810,14 | -118 701 082,09 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -4 776 385,87 | -3 488 523,43 |
| **IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | **92 580 282,37** | **48 703 397,01** |
| Autres produits opérationnels | | 3 938 110,45 | 495 309,36 |
| Autres charges opérationnelles | | -655 805,23 | -1 053 476,94 |
| Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs | | -45 630 817,73 | -498 103 653,36 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | 54 111 361,31 | 506 127 910,04 |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | **104 343 131,17** | **56 169 486,11** |
| Produits financiers | | 5 978 518,34 | 25 503 302,18 |
| Charges financières | | | -126 324,28 |
| **VI-RESULTAT FINANCIER** | | **5 978 518,34** | **25 376 977,90** |
| **VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | **110 321 649,51** | **81 546 464,01** |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | | -17 570 800,01 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | -3 028 945,93 | -3 141 436,57 |
| participation des travailleurs au bénifice | | | -10 256 274,49 |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **1 643 146 125,68** | **1 719 159 174,82** |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **-1 535 853 422,10** | **-1 668 581 221,88** |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | **107 292 703,58** | **50 577 952,94** |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | **107 292 703,58** | **50 577 952,94** |
| Ventes de marchandises | | | |

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGRIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'enseignement supérieure et de la recherche scientifique


**جامعة محمد خيضر بسكرة**
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير

*Université Mohamed khider – Biskra*
*Faculté des Sciences Economiques, commerciales et des sciences de Gestion*
*LE DECANAT*


**عمـــــادة الكليـــــــة** الرقم: 358/ك.ق.ت.ت/2018

إلى السيد: مدير مطاحن ..... الزيبان بسكرة

# طلـــب إجـراء تربـص ميدانـــي

دعمـــــا منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب(ة):

1. عقبة داودي .....
2. ..... .....
3. ..... .....

المســـــجل(ة) : بالسنة الثانية ماستر تخـــصص: محاسبة وتدقيق

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني للبحث، المعنون بـــــ:

..... إستخدام الجراحة بالمنظار لبتر الأطراف السفلى .....

..... لدى المؤسسة العمومية الاستشفائية .....

تحت إشراف الأستـــــاذ(ة): ..... بوزيدي جمعلو .....

*و في الأخـــير تقبـلوا منا فائق الاحترام و التقدير*

**بسكرة في:** 15/05/2018

**تأشيـرة المؤسـسة المستقبلـة**
رئيس قسم مسؤول المحاسبة و المالية
ع/مدير
موافق:

**ع/ عميـد الكليـــة**